مجلة البحوث المحاسبية

https://abj.journals.ekb.eg/

كلية التجارة – جامعة طنطا

العدد : الثانى

ديسمبر 2022

دور الإفصاح المحاسبي الإلزامي والإختياري في التقارير المالية للبنوك المصرية في تعزيز الشمول المالي

د. حنان عبد المنعم مصطفي حسن

مدرس المحاسبة بالمعهد العالي للدراسات النوعية – الجيزة

دور الإفصاح المحاسبي الإلزامي والإختياري في التقارير المالية للبنوك المصرية في تعزيز الشمول المالي

المستخلص

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في تحديد دور الإفصاح المحاسبي الإلزامي والإختياري في التقارير المالية للبنوك المصرية، من حيث مدي تأثيره على تعزيز الشمول المالي. وقد تجسدت منهجية البحث في قيام الباحثة بتقديم دراسة نظرية وتطبيقية لقياس هذا التأثير، حيث تم إستعراض دور الإفصاح الإلزامي والإختياري في التقارير المالية، وتأثير ذلك على تعزيز الشمول المالي، وذلك من خلال دراسة تطبيقية لعينة من ٦ بنوك عن فترة قدرها ٥ سنوات (٢٠١٦ –٢٠٢٠). وقد توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج وهي: رفض فرض العدم الأول: لا توجد علاقة معنوية بين مستوي الإفصاح الإلزامي ومستوي الإفصاح الإختياري في التقارير المالية للبنوك ، وقبول الفرض البديل: وهو توجد علاقة معنوية بين مستوي الإفصاح الإلزامي ومستوي الإفصاح الإختياري في التقارير المالية للبنوك.

كما تم رفض فرض العدم الثاني: لا يؤثر مستوي الإفصاح الإلزامي ومستوي الأفصاح الإختياري في التقارير المالية للبنوك في تعزيز الشمول المالي، وقبول الفرض البديل: وهو يؤثر مستوي الإفصاح الإلزامي ومستوي الإفصاح الإختياري في التقارير المالية للبنوك في تعزيز الشمول.

الكلمات المفتاحية:

الشمول المالي– الإفصاح المحاسبي– الإفصاح الإلزامي – الإفصاح الإختياري– التقارير المالية .

١- مقدمة

تأثرت مهنة المحاسبة والمراجعة في الفترة الأخيرة بعدة عوامل منها عدم توافر شفافية المعلومات بما يعني عدم إتاحة المعلومات لكافة الأطراف المختلفة بصورة عادلة مع تحقيق مصالح فئة على حساب فئة أخري. كما أن المعلومات الواردة بالقوائم والتقارير المالية قد أصبحت غير كافية لإشباع رغبات المستثمرين وتلبية إحتياجاتهم حيث يهتم المستثمرون بمستقبل الشركات، ولا يقتصر إهتمامهم على الوضع الحالي فقط ، وبالتالي قد يتخذ المستثمرون قرارات غير رشيدة في المستقبل.

لذلك ظهرت الحاجة إلى المزيد من الإفصاح الإختياري بحيث يكون مكملاً للإفصاح الإلزامي، ومن ثم يؤدي إلى تغطية الفجوة بين محتوي الإفصاح الإلزامي من المعلومات، وما يحتاج إليه المستثمرون، والأطراف المختلفة بالشركة من معلومات إضافية من أجل ترشيد قراراتهم . وقد يتضمن هذا الإفصاح الإختياري عن المعلومات المستقبلية والتي تشمل توقعات مالية أو معلومات غير مالية، كما قد تكون في صورة معلومات كمية، أو نوعية .(Hussainey 2007)

ويتمثل الهدف الرئيسي للتقارير المالية المنشورة في توفير معلومات محاسبية والتي تمكن من إتخاذ قرارات إستثمارية رشيدة، بما يخدم المستثمرين الحاليين والمرتقبين من خلال التعرف على البدائل المختلفة للإستثمار وتقييمها، حتي يتسني لهم إتخاذ قرار بإختيار أفضل البدائل المتاحة. إذ أن نجاح سوق المال يتوقف على مدي تحقيق المستثمرين لرغباتهم، والتي لن تتحقق إلا من خلال المعلومات المتاحة لهم (العادلي، ٢٠١٧).

وسيهتم هذا البحث بقياس دور الإفصاح المحاسبي الإلزامي والإختياري في التقارير المالية للبنوك المصرية في تعزيز الشمول المالي، وذلك بالتطبيق على البنوك المصرية.

٢- مشكلة البحث

يعتبر إفصاح الشركات وفقاً لمعايير المحاسبة أمراً ضرورياً لعمل أسواق المال. وينشأ الطلب على التقارير المالية والإفصاح نتيجة عدم تماثل المعلومات بين المديرين، والمستثمرين الخارجيين. لذلك تلعب الإفصاحات دوراً هاماً في التخفيف من حدة هذه المشكلة، حيث أنه في ظل وجود بيئة غنية بالإفصاح، وإنخفاض تباين المعلومات يكون هناك العديد من النتائج الإيجابية والتي تنعكس على دقة تنبؤات المحللين الماليين مع إنخفاض تقلب عوائد الأسهم، وتكلفة رأس المال للشركات (Krishna,2001).

في ضوء ماسبق يمكن للباحثة صياغة مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

١- ماهي العلاقة بين الإفصاح الإلزامي والإختياري في التقارير المالية للبنوك المصرية؟

٢- ماهو المقصود بالشمول المالي؟

٣- ماهو أثر الإفصاح الإلزامي والإختياري علي تعزيز الشمول المالي؟

ولتحديد متغيرات الدراسة، والإجابة عن التساؤلات السابقة، يستلزم الأمر التعرض للدراسات السابقة في هذا الصدد، وبيان دور الدراسة الحالية في معالجة مشكلة البحث.

٣- هدف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في قياس وتحليل العلاقة بين مستوي الإفصاح المحاسبي الإلزامي، والإختياري في التقارير المالية للبنوك المصرية وأثرهما في تعزيز الشمول المالي.

ويتطلب تحقيق الهدف الرئيسي للبحث تحقيق، الهدفين الفرعيين التاليين:

- تحديد طبيعة العلاقة بين مستوي الإفصاح المحاسبي الإلزامي، والإختياري في التقارير المالية للبنوك المصرية.
- تحديد مدي تأثير الإفصاح المحاسبي الإلزامي، والإختياري في تعزيز الشمول المالي.

٤- أهمية البحث:

يتناول هذا البحث أحد الموضوعات المحاسبية الهامة، والتي تلقي إهتماماً كبيراً من جانب الباحثين، ألا وهو قياس دور الإفصاح المحاسبي الإلزامي والإختياري في التقارير المالية للبنوك المصرية في تعزيز الشمول المالي. كما يتميز هذا البحث بإعتباره من الأبحاث القليلة (وفقاً لمعلومات الباحث) التي تربط بين المتغيرين، وتلقي الضوء على تأثيرهما على تعزيز الشمول المالي.

٥- منهجية البحث:

تعتمد منهجية البحث المستخدمة على المنهجين الإستقرائي، والإستنباطي حيث يهدف إستخدام المنهج الإستقرائي في هذا البحث إلى بناء الإطار النظري للدراسة من خلال عرض وتحليل الدراسات السابقة التي تناولت الإفصاح المحاسبي الإلزامي والإختياري في التقارير المالية للبنوك المصرية لتعزيز الشمول المالي. بينما تعتمد الباحثة على المنهج الإستنباطي في إستنتاج دور الإفصاح المحاسبي الإلزامي والإختياري في التقارير المالية للبنوك المصرية من جهة، وإستنتاج تأثير الإفصاح على تعزيز الشمول المالي وإشتقاق فرضي البحث، وسيتم إستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة حسب طبيعة البيانات، والمتغيرات، وحجم العينة لإختيار فرضي البحث .

٦- خطة البحث:

لتحقيق هدف البحث ، سيتم تقسيم ماتبقي من البحث على النحو التالي:

٧- دور الإفصاح في التقارير المالية في تعزيز الشمول المالي.

٨- الإطار العام للشمول المالي، وتأثير الإفصاح علي تعزيز الشمول المالي.

٩- الدراسات السابقة، وإشتقاق فرضي البحث.

١٠- الدراسة التطبيقية.

١١- نتائج البحث وتوصياته.

٧- دور الإفصاح في التقارير المالية في تعزيز الشمول المالي

٧-١ مقدمه:

يمثل الإفصاح المحاسبي وسيلة الإتصال بين القائمين بإعداد القوائم المالية، ومستخدمي المعلومات المحاسبية، والذي يظهر ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية. ولضمان إتخاذ قرارات سليمة ورشيده يجب أن يفي الإفصاح المحاسبي بمتطلبات المستخدمين، وخاصة الأطراف الخارجية، وذلك بتقديم معلومات كاملة، وشاملة وواضحه دون لبس أوغموض. ومع تزايد حدة المنافسة أصبح الإعتماد على الإفصاح من خلال القوانين والمنظمات المهنيه والمعايير "الإفصاح الإلزامى" لا يفي بمتطلبات الأطراف الخارجيه، بما قد يتطلب الأمر الإعتماد على إسلوب آخر يؤدي هذه المهمة وهو الإفصاح الإختياري، والذي يقوم بتوفير معلومات مالية، وغير مالية بصوره أكبر، وأشمل من الإفصاح الإلزامي بما يساعد المستثمرين على تحقيق أهدافهم، مع تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الخارجية، والأطراف الداخلية، ويقلل من حالات عدم التأكد، ويزيد من الشفافية وهو ما ينعكس بالإيجاب على سوق المال، ويزيد حجم التداول وترتفع كفاءه السوق.

في ضوء ذلك تتناول الباحثة عرضاً نظرياً للإفصاح الإختياري من حيث المفاهيم والأهداف والمحددات والمعوقات.

٧-٢ مفهوم الإفصاح المحاسبي:

يعتبر الإفصاح المحاسبي جوهر النظرية المحاسبية ، حيث يعرف الإفصاح المحاسبي بانه ضرورة أن تفصح القوائم المالية عن السياسات والمعلومات المحاسبية بصورة كاملة وواضحة وشاملة بالإضافه إلى الإيضاحات المتممة لهذه القوائم، وذلك بهدف تمكين الأطراف التي تعتمد علي هذه القوائم المالية من إتخاذ قرارات مناسبة (أبو طالب، ٢٠١٥). ويشير الإفصاح المحاسبي إلى كل ماله علاقة بالقوائم المالية من حيث محتواها والذي يتضمن بنوداً ومعلومات كمية ، أو وصفية، وكذلك شكل وطريقة عرض هذه البنود والمعلومات داخل كل قائمة، بالإضافة إلى السياسات المحاسبية التى يتم إتباعها في القياس لتحديد قيمة كل بند، وذلك لمساعدة المستخدمين في إتخاذ القرارات، وتخفيض حالة عدم التاكد لديهم (حسب الله، ٢٠١٥). وإستناداً إلى ماسبق تري الباحثة أن الإفصاح المحاسبي هو عملية إظهار المعلومات المالية سواءً أكانت كمية أو وصفية في القوائم المالية، أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب بما يؤدي إلي جعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية، والذين ليس لهم سلطة الإطلاع على دفاتر وسجلات المنشأة.

٧-٣ أنواع الإفصاح المحاسبي:

تناولت دراسة (حسب الله، ٢٠١٥) أنواع الإفصاح المحاسبي، حيث ركزت هذه الدراسة على مستويات الإفصاح الثلاثه وهي:

١- الإفصاح الكافي Adequate Disciosure

ويتمثل في قيام الشركة بالإفصاح عن الحد الأدنى من المعلومات الواضحة، بحيث لا تكون مضللة للمستخدمين مما يجعل القوائم المالية كاملة وكافية، وتساعد في ترشيد القرارات الإستثمارية.

٢- الإفصاح العادل Fair Disclosure

وهو الإفصاح الذي يضمن تقديم معلومات متساوية لجميع الأطراف دون تمييز فئة على حساب فئة أخرى، بحيث تكون هناك فرص متساوية للجميع في إتخاذ قرارات سليمة، مما يعمل على ضبط ممارسات الإفصاح وتحقيق معاملة متكافئه دون التحيز لطرف على حساب طرف أخر.

٣- الإفصاح الكامل Full Disclosure

ويتم من خلاله تقديم معلومات شامله والتي تمكن المستخدمين من رسم صورة واضحة وصحيحة عن الشركة، بما يساعد ذلك في إتخاذ قرارات سليمة. وقد تم تصنيف الإفصاح المحاسبي من حيث مدى الإلتزام إلى إفصاح الزامي وإفصاح إختياري. ويشير الإفصاح الإلزامي إلى الحالة التي يتم في ظلها وضع القواعد واللوائح للشركات المدرجة، وذلك للإفصاح عن معلوماتها للجمهور بشكل منتظم. ويتم وضع آليات الإفصاح الإلزامي من خلال الهيئات والمنظمات المهنية والجهات التي تصدر المعايير " وزارة الإستثمار في مصر". ويلزم هذا الإفصاح الشركات بتوفير معلومات للأطراف الخارجية والتي تساعدهم في إتخاذ القرارات. ولا يجوز للشركات مخالفة هذه المعايير، كما يتعين عليها تقديم المعلومات المطلوبة.

٧-٤ الفرق بين الإفصاح الإلزامي والإفصاح الإختياري:

توصلت دراسة (Zhang, 2014) إلى أن الإعتماد على الإفصاح الإلزامي للمعلومات المحاسبية بشكل فردي من المرجح أن يتسبب في فشل السوق لأن الشركة تعتبر المالك الحصري للمعلومات. وقد ركزت الدراسة على ضرورة تبني الإفصاح الإختياري الذي ينبع من العولمة الإقتصادية، ويؤدي إلى التوسع العالمي في سوق رأس المال. ونظراً للضغوط التنافسية على رأس المال أصبح لدي الشركات دافع للإفصاح الطوعي عن معلوماتها وذلك لجذب رأس المال، وتحسين سمعتها وتعزيز قدرتها التنافسية. كما أكدت هذه الدراسة علي العلاقة بين الإفصاح الإلزامي والإختياري حيث إستنتجت مايلي:

أ- إتفاق الغرض بين الإفصاح الإلزامي والإفصاح الإختياري، حيث يتفق كل من الإفصاح الإلزامي والإفصاح الإختياري من حيث الغرض الرئيسى وهو تحسين جودة المعلومات المحاسبية، والذي يحقق في المعلومات المحاسبية المفصح عنها بعض المتطلبات مثل التوقيت والدقة، والموثوقية، والوضوح، بحيث تكون ملائمة للمستخدمين.

ب-تكامل المحتوى بين الإفصاح الإلزامي والإفصاح الإختياري، حيث إتفقت هذه الدراسة مع معظم الدراسات في أن العلاقة بين الإفصاح الإلزامي والإختياري علاقة تكميلية. إذ أن كلاً من الإفصاحين لا يمكن أن يحل إحداهما محل الآخر، كما أن الإفراط في إحدهما يعتبر تحيزاً ولا بد أن يتم إستخدامهما معاً. إذ أن الإفصاح الإختياري هو صقل وتعميق للمعلومات المفصح عنها الزامياً من ناحية، وأيضاً يكمل ويوسع الإفصاح عن المعلومات الإلزامية، وذلك بتسليط الضوء على الشركة من خلال الإفصاح عن المعلومات بطريقة سهلة لإظهار ربحية الشركة وما تحققه في المستقبل.

ج- إمكانية تحويل إحداهما إلى الآخر، حيث يمكن تحويل بعض بنود الإفصاح الإلزامي إلى إفصاح إختياري والعكس صحيح، بسبب إختلافات الثقافات، والتغييرات القانونية، والتطورات السياسية والإجتماعية. إذ أن نفس المعلومات التي يمكن الإفصاح عنها إلزامياً في بعض البلدان قد يتم الإفصاح عنه إختيارياً في بلدان أخرى. فعلى سبيل المثال: تعتبر معلومات موظفي الشركة معلومات إلزامية في المملكه المتحدة، وفي بلدان أخرى داخل في نفس القارة يتم الإفصاح عنها إختيارياً. كما أن معلومات تنبؤات الأرباح للشركات الصينية كانت معلومات إلزامية قبل إبريل عام ٢٠٠٠ ولكن أصبحت إختيارية بعد السادس من إبريل عام ٢٠٠٠، وأيضاً طريقة وتوقيت الإفصاح الإلزامي يمكن أن تتم بشكل إختياري مثل تقديم التقارير السنوية أونصف السنوية أو ربع السنوية. أيضا يمكن أن يتسبب الإفصاح الإلزامي في إفصاح إختياري أو أن يكون الإفصاح الإختياري ملحقاً ضرورياً للإفصاح الإلزامي.

٧-٥ أهمية الإفصاح الإختياري:

تكمن أهمية الإفصاح الإختياري في عملية إتخاذ القرارات الإستثمارية، وكذلك المنفعة التي ستعود على كل من الشركة والمستثمر. وتري الباحثة أن للإفصاح الإختياري دوراً هاماً بالنسبة للعديد من الأطراف والتي من أهمها المستثمرين. فمن خلال الإفصاح الإختياري يمكن تعزيز قرارات المستثمرين ودعم ثقتهم في الشركة. كما أن هناك أهمية للإفصاح الإختياري لإدارات الشركات، ولمستخدمي التقارير المالية. ويمكن عرض أهميه الإفصاح الإختياري على النحو التالي:

٧-٥-١ أهميه الإفصاح الإختياري للمستثمرين: إذ يكون المستثمرون بحاجة إلى المعلومات التي تمكنهم من إتخاذ قرارات سليمة ورشيدة. ويعتبر الإفصاح الإختياري من أهم الوسائل لتحقيق هذا الهدف، حيث يقوم بوظيفة إعلامية لتزويد الأطراف الخارجية بمعلومات تفصيلية ماليه أو غير مالية، والتي تمكن المستثمر من تقييم أداء الشركة، والتخفيض من

حالات عدم التاكد وعدم تماثل المعلومات، وبالتالي يتم إتخاذ قرارات سليمة قائمة على معلومات دقيقة وكافية.

٧-٥-٢ أهمية الإفصاح الإختياري لإدارات الشركات: يعد الإفصاح الإختياري بالنسبة لإدارة الشركات ذا أهمية كبيرة، حيث تسعى الشركات التي لديها ميزه معلوماتية في إظهارها من خلال الإفصاح الإختياري، حيث تقوم بتقديم معلومات متميزه عن المنافسين بما يتيح لها فرصاً إستثمارية وتوسعات مستقبلية، وبالتالي جذب الإستثمار، وتخفيض تكلفة رأس المال.

٧-٥-٣ أهمية الإفصاح الإختياري لمستخدمي التقارير المالية : أوضح (محمد وآخرون، ٢٠١٢) تعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية كالملاك الحاليين، والدائنين. وتتمثل أهمية الإفصاح الإختياري في توفير المعلومات الملائمة للفئات التي تستخدم المعلومات المحاسبية في إتخاذ قررات إقتصادية تتعلق بالشركة، وتقديم بعض المؤشرات المالية التي تمكن هذه الفئات من التنبؤ ببعض المتغيرات الرئيسية للشركة مثال ذلك قوتها الإيرادية ، أو قدرتها على الوفاء بإلتزاماتها قصيرة الآجل.

٧-٦ النظريات المفسره لسبب ظهور الإفصاح الإختياري:

حاول بعض النظريات تفسير سبب ظهور الإفصاح الإختياري وإمكانية الإعتماد عليه لدعم قرارات المستثمرين، وبالتالي ساعدت هذه النظريات إدارات الشركات على تبني وتطبيق الإفصاح الإختياري. ويعتبر من هذه النظريات، نظرية الوكالة، ونظرية الإشارة، ونظرية تكاليف الإفصاح، ونظرية أصحاب المصالح، ونظرية الشرعية، ونظرية الحاجة لرأس المال. وستعرض الباحثة ماتتناوله هذه النظريات ومدي علاقتها بالإفصاح الإختياري:

٧-٦-١ نظريه الوكالة Agency Theory:

تشسر هذه النظرية إلى قيام المديرين بوظيفة إدارة الشركات نيابة عن الملاك أو المساهمين. ويترتب على ذلك مشكلة الوكالة أو تكاليف الوكالة نتيجة لقيام المديرين بتقديم مصالحهم الشخصية على مصالح المساهمين، حيث تتوافر لديهم معلومات هامة عن خطط ومستقبل الشركة، وبالتالي يمكن إستخدام تلك المعلومات لتحقيق مكاسب شخصية. ونتيجه لذلك ظهر الإفصاح الإختياري ليمثل آلية لتخفيض تكاليف الوكالة بين المديرين والمساهمين، حيث يسعى المديرون من خلاله إلى تقديم معلومات بشكل إختياري عن أنشطة ونتائج إدارتهم، وذلك لتخفيض تكاليف المراقبة الناتجة عن تعارض المصالح بينهم وبين المساهمين (محمد، ٢٠١٧).

٧-٦-٢ نظرية الإشارة Signaling Theory:

وتشير إلى قيام الشركات المتميزة بإرسال إشارات للمستثمرين وأصحاب المصالح، وذلك لإظهار تميزها عن باقي المنافسين، بينما لا تقوم بالافصاح الإختياري في حالة عدم توافر معلومات جيدة. وبالتالي تتيح هذه الإشارات للمديرين بتلك الشركات الناجحة، أن يميزوا أنفسهم عن مديري الشركات المنافسة. ولذلك يصبح الإفصاح الإختياري وسيله لهؤلاء المديرين للحصول على المزيد من المكافآت والحوافز، والحد من مشكله عدم تماثل المعلومات

(الخيال، ٢٠٠٩).

٧-٦-٣ نظريات تكاليف الإفصام Cost of Disclosure Theories

تتمثل تكاليف الإفصام فيمايلي :

- **التكاليف المباشرة Direct Costs**

تتوافر للشركات موارد كافية لتغطية التكاليف المباشرة للإفصاح مثل تكاليف الإعداد، وبالتالي فمن المرجح أن يتم تحديث الإفصاح على مر السنين، مع قيام الشركات ببساطة بقص ولصق الإفصاح عن السنوات السابقة من أجل توفير تكاليف الإعداد.

- **التكاليف السياسية Political Costs**

من المرجح أن تفصح الشركات المرئية سياسياً عن المعلومات إختيارياً، ومن المرجح أن تقوم هذه الشركات بتحديث إفصاحاتهم بإنتظام لتجنب التكاليف السياسية الناتجة عن كونها غامضة.

- **تكاليف الملكية Proprietary Costs**

تمثل تكاليف الملكية عيباً تنافسياً لأن التوسع في الإفصاح عن المعلومات من قبل الشركات قد يؤدي إلى إستخدامها من قبل منافسيها. لذلك فإن تكاليف الملكية قد تدفع المديرين لتجنب الإفصاح عن المعلومات التي قد تساعد منافسيهم (Ahmed&Hussainey,2015).

- **تكاليف التقاضي Litigation Costs**

يوجد لهذه التكاليف تأثيران كبيران على قرار إفصاح الشركات. أولاً، قد تكون الدعاوي القضائية ضد الشركات لعدم كفاية إفصاحاتهم دافعاً لهم لزيادة الإفصاح. وثانياً، يمكن أن تقلل تكاليف التقاضي من حوافز المديرين لتوفير تكاليف الإفصاحات (Krishna, 2001).

٧-٦-٤ نظرية أصحاب المصالح Stakeholder Theory:

تعتبر نظرية أصحاب المصالح من النظريات الهامة التي تفسر سبب لجوء الشركات للإفصاح الإختياري. ويقصد بأصحاب المصالح جميع الفئات التي لها علاقة بالشركة من مستثمرين ودائنين وغيرهم، حيث تلجأ الشركة لتلبية إحتياجات هذه الفئات من معلومات لضمان إستمرارها. إذ أنه في حالة عدم حصول هذه الفئات على المعلومات الكافية فإنه قد يترتب على ذلك فقدان الثقه بالشركة، وبالتالي عدم دعم تلك الفئات لأداء وعمليات الشركة، مما قد يؤدي إلى إنهيار الشركة أو خروجها من السوق (الباز، ٢٠١٧).

٧-٦-٥ نظرية الشرعية Legal Theory:

تقوم هذه النظرية على أساس أن هناك عقداً إجتماعياً بين الشركة والمجتمع الذي تعمل فيه، وبالتالي يجب أن تستجيب الشركة لمطالب المجتمع والبيئة التي تعمل فيها، ولا تكتفي فقط بكيفية تعظيم ثروتها وأرباحها. ولذلك تعد هذه النظرية مدخلاً هاماً لفهم وتفسير تبنى الشركات للإفصاح الإختياري عن المسؤولية الإجتماعية والبيئيه. ولذلك ظهرت الحاجة للإفصاح الإختياري كمطلب أساسي للحفاظ على علاقة الشركة بالبيئة والمجتمع التي تعمل داخلهما، وأداء المسئوليات تجاههما (الخيال، ٢٠٠٩).

٧-٦-٦ نظرية الحاجة لرأس المال Capital Need Theory:

تشير نظرية الحاجة لرأس المال إلى أن الإفصاح الإختياري يساعد في تحقيق حاجة الشركة لزيادة رأس المال، وبتكلفه منخفضة ففي عام ٢٠٠١ نشر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بعض الرؤى حول تطوير التقارير من خلال الإفصاح الإختياري، حيث أشار إلى أن المنافسة في سوق رأس المال بين الشركات تؤدي لزيادة الإفصاح الإختياري. ويتمثل الأساس المنطقي وراء ذلك في أن المستثمرين لا تتوافر لديهم معلومات كافية ودقيقة عن الشركة، وبالتالي لا تتوافر لديهم معلومات عن تكلفة رأس المال. ويتحقق تخفيض تكلفة رأس

المال للشركات عندما يتمكن المستثمرون من تفسير التوقعات الإقتصادية للشركة من خلال الإفصاح الإختياري وبالتالي إتخاذ القرار بالإستثمار في هذه الشركة. ويتضح من ذلك أن علاقة الإفصاح الإختياري بتكلفة رأس المال هي علاقة عكسية، حيث أنه كلما إرتفعت معلومات الإفصاح الإختياري كلما أدي ذلك إلى إنخفاض تكلفة رأس المال (Shehata,2013).

٧-٧ أهداف الإفصاح الإختياري:

أوصي مجلس معايير المحاسبة الأمريكية (FASB) في سنة ٢٠٠١ بضرورة مراعاة مجموعة من الإعتبارات بشأن الإفصاح الإختياري (FASB, 2001) والتي تتمثل في أهدافه والتي تشمل:

١- الإفصاح عن بيانات تتعلق بأعمال الشركة، والتي تتمثل في المعلومات التشغيلية المهمة، والإفصاح عن مقاييس الأداء المعتمدة من قبل إدارة الشركة.

٢- تحليل الإدارة للبيانات حول الأعمال، والذي يعني الإفصاح عن تحليل الإدارة لأسباب التغير في البيانات التشغيلية والبيانات التي تتعلق بقياس الأداء.

٣- الإفصاح عن المعلومات المستقبلية، حيث يتم الإفصاح عن التوقعات المستقبلية حول الفرص أو المخاطر الناجمة عن الإتجاهات الإيجابية أو السلبية لمؤشرات الأداء، وعن خطط الإدارة التي تتعلق بعوامل نجاح الشركة.

٤- الإفصاح عن معلومات حول الإدارة والمديرين ومخصصاتهم المالية والمساهمين والعلاقات مع الأطراف الخارجية.

٥- الإفصاح الإختياري عن معلومات تتعلق بالأصول غير الملموسة التي يتم الإفصاح عنها ضمن القوائم المالية.

٧-٨ أثر الإفصاح عن الشمول المالي في تعزيز شفافية ومصداقية التقارير المالية:

يساهم الإفصاح عن الشمول المالي في تحقيق مايلي (إبراهيم، ٢٠١٩):

١- تحفيز البنوك على تطبيق الشمول المالي.

٢- تحسين سمعة البنك وتعزيز مركزه التنافسي.

٣- نشر ثقافة الشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية بالمجتمع.

٤- زيادة ثقة المستثمرين الحاليين والمرتقبين بالتقاريرالمالية.

٥- توفير معلومات مالية وغير مالية عن مدي تعميم الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع.

٧-٩ دوافع تبني تطبيق الإفصاح الإختياري:

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تدفع المديرين لتبني تطبيق الإفصاح الإختياري، والتي من أهمها محاولة جذب رأس المال، حيث يقوم المديرون بتقديم معلومات مالية وغير مالية عن الشركة، وذلك لجذب المستثمرين الجدد أو زيادة ثقة المستثمرين الحاليين، وهو ما يؤدي إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمستثمرين، وبالتالي تنخفض تكلفة رأس المال. وقد يرغب المديرون أيضاً في الكشف على المعلومات بشكل طوعي حفاظاً على مناصبهم من خلال زيادة ثقة المستثمرين بالإداره من جهه، وتفادي تكاليف التقاضي من جهه إخرى إذا لم يتم تقديم المعلومات اللازمة للمستثمرين وفي التوقيت المناسب. ويعتبر من بين العوامل التي تحفز المديرين لتقديم الإفصاحات الإختيارية هي مكافآتهم عن طريق الأسهم المجانية، من خلال تقديم تلك المعلومات (Kowalewska, 2015).

٧-١٠ معوقات الإفصاح الإختياري:

يواجه تطبيق الإفصاح الإختياري العديد من المصاعب والمعوقات التي تواجه المديرين تجاه الإفصاح الإختياري (Shehata,2013) والتي من أهمها:

٧-١٠-١ سابقة الإفصاح:

إذ تعتبر سابقة الإفصاح من العوامل التي تحد أو تمنع المديرين من اللجوء للإفصاح الإختياري، حيث أن الشركات التي تقوم بعمل إفصاحات إختيارية مرة، تكون مطالبة من قبل المستثمرين بالإستمرار على نفس النمط في الفترات المستقبلية. وقد يكون هذا الأمر ليس سهلاً تحقيقه، حيث ينتظر السوق دائماً إلتزام الشركات بتقديم إفصاحات جديدة والحفاظ على ذلك سواء في حالة الأخبار الجيدة أو السيئة. فقد يكون الأمر ليس سيئاً إذا كانت الأخبار جيدة، حيث يكون هذا دافعاً لدي المديرين لتقديم تلك الأخبار للسوق. ولكن يختلف الأمر إذا كانت تلك الأخبار سيئة، حيث يتخوف المديرون من الإفصاح وقتها، وبالتالي تفضل الإداره أن لا تفصح عن هذه المعلومات لمصلحتها الذاتية بما يقلل من مستوى الإفصاح الإختياري.

٧-١٠-٢ تكاليف التقاضي:

قد تكون تكاليف التقاضي دافعاً للإفصاح الإختياري، ولكنها تمثل قيداً أمام المديرين لتبني وتطبيق الإفصاح الإختياري، حيث قد يدفع هذا المديرين أنفسهم بعيداً عن الإفصاح الإختياري وعدم مشاركة معلوماتهم الخاصة للمستثمرين، وذلك خوفاً من الدعاوي القضائية، وتجنب إنعكاسات يمكن تفاديها، بما يقلل من تكاليف التقاضي التي تتحملها الشركة في حالة رفع المساهمين دعوى ضدهم.

٧-١٠-٣ تكاليف الملكية:

تعتبر تكاليف الملكية أحد أسباب عدم رغبة المديرين في الإفصاح الإختياري عن معلومات إضافية، وذلك خوفاً من فقدان الميزه التنافسية. وعلى الرغم من أن معلومات الإفصاح

الإختياري تقلل من تكلفة رأس المال، إلا أن تخفيض تكاليف الملكية قد يكون أمراً سلبياً، إذا ما فقدت بسببه الشركة وضعها التنافسي في السوق. لذلك يتخوف المديرون من توريط أنفسهم بشيء قد يضر بمصلحة الشركة، وفقدان قيمتها بين منافسيها. ولذلك يجب على المديرين أن يكونوا حذرين عند القيام بنشر معلومات إضافية.

٧-١٠-٤ تكاليف الوكالة:

قد يقرر المديرون عدم نشر معلومات إضافية طوعاً، وذلك لتجنب الإهتمام غير الضروري من قبل المستثمرين الخارجيين حيث يمثل هذا لهم الكثير من المتاعب، وحتى يتجنبوا الاسئلة والتعليقات غير المرغوبة بما يؤدي ذلك إلى إتخاذ قرارات سريعة، وتوفير تكاليف الوكالة.

٧-١٠-٥ التكاليف السياسية:

يفضل المديرون عدم الإفصاح عن المعلومات بشكل متزايد، وذلك للحد من المعلومات التي يمكن أن تستخدم ضدهم. كما أن مستوى تأثير التكاليف السياسية على عدم الإفصاح يعتمد على حجم الشركة إذ أن الشركات الكبيره ذات المستوى العالي من الأرباح، يرجح أن ينخفض فيها مستوى الإفصاح الإختياري بشكل أكبر، وذلك لتجنب التورط في التكاليف السياسية.

٧-١١ الإفصاح الإختياري عن المعلومات المستقبليه في ضوء المعايير المحاسبية:

قامت لجنة جينكيس التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين (AICPA) عام ١٩٩٤ بالتقرير المالي- بلفت الإنتباه إلى المعلومات المستقبلية في تقريرها المتعلق بتحسين تقارير الأعمال ، وذلك بالتركيز على العملاء" improve A customer Focus Business Reporting –. ووفقا لهذا التقرير فإن أنواع المعلومات التي يحتاج إليها المستخدمون تقتصر علي المعلومات الخاصة بالشركة، والتي غالباً ما تكون الإداره أفضل مصدر لها، حيث يحتاج المستخدمون إلى معلومات خاصة بالشركة تتمثل في خمس فئات:

١- البيانات المالية وغير المالية.

٢- تحليل الإدارة للبيانات المالية، وغيرالمالية.

٣- المعلومات المستقبلية.

٤- معلومات عن الإداره والمساهمين.

٥- خلفية عن أوضاع الشركة.

وقد أوصت اللجنه بإلحاق إفصاحات ذات منظور تطلعي (معلومات مستقبلية) بالتقارير المالية التقليدية.

كما ركز مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) على الإفصاح عن المعلومات المستقبلية. إذ أنه في عام ٢٠٠١ قام بنشر مشروع تحسين تقارير الأعمال، حيث يعتبر تعزيز الإفصاحات الإختيارية بمثابة تكملة لعمل لجنه جينكيز (AICPA)، مع تصنيف الإفصاحات الإختيارية عن معلومات الأعمال ضمن ست فئات ، وذلك بعد أن تم إضافة الأصول غير الملموسة إلى الفئات الخمس الأولى المدرجه في improving Business Reporting A Customer Focus، حيث تم إضافة المعلومات المستقبلية مرة أخرى بإعتبارها إحدي تلك الفئات. وقد قدم التقرير بعض الأمثلة لممارسات الإفصاح الإختياري عن المعلومات المستقبلية والتي تتضمن الإفصاح عن معلومات مستقبلية عن المبيعات – المنتجات والعمليات والأداء المالي، والتي يعتبر من أمثلتها مايلي:

- الإفصاح عن معلومات مستقبلية عن المبيعات مثل توقعات مبيعات الشركات للسنه القادمة، ومناقشة فرص النمو في الشركة.
- الإفصاح عن معلومات مستقبلية عن المنتجات مثل: مناقشة التأثير المحتمل لإنتهاء فتره تسجيل منتج على تدفق إيراداته، وخطط التوسع.

- الإفصاح عن معلومات عن العمليات المستقبلية مثل: أهداف العام المقبل للنمو في الإيرادات، وصافي الدخل، وهامش الربح الإجمالي، وتخفيض نسبة المصروفات إلى الإيرادات، والتدفقات النقدية المتوقعة، ومدي فعالية الشركة في تحقيق أهداف الأداء المخطط في بداية العام الماضي والتي شملت المبيعات، والإيرادات، وصافي الدخل، والنفقات الراسمالية، ومناقشة الإدارة للمشروعات، وأهداف السنوات السابقة التي لم تتحقق وتلك التي سيتم تأجيلها إلى فترات مستقبلية.

- الإفصاح عن معلومات مستقبلية عن الأداء المالي مثل: الأرباح المتوقعة، والتدفقات النقدية الحره للقطاعات، ونمو الأرباح المتوقع للشركة، ونسبه نمو الإيرادات المستهدفة، وربحيه السهم والعائد على حقوق الملكية (Orhan& 2006 Karaback,).

كما أكدت المبادئ علي التوجيهات التي وضعها المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين (CICA, 2001) على أهمية الإفصاح وفقاً للرؤية الإستراتيجية للأعمال، والتي تشير إلى أهمية إدراج المعلومات السردية في رؤية الشركة، وإستراتيجية الأعمال طويله الآجل، وعوامل النجاح الحاسمة، والموارد اللازمه لتحقيق النتائج المستهدفة، والنتائج المتوقعة، والفرص، والمخاطر المرتبطة بها في التقارير السنوية

(Sergio, & Bozzolan, 2008).

٧-١٣ الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية في ضوء معيار المراجعة المصرى رقم (٣٤٠٠) لمهام التوكيد – فحص المعلومات المالية المستقبلية:

تناول المعيار المصري رقم (٣٤٠٠) المعلومات المالية المستقبلية، وبعض التعريفات المرتبطة بمسئولية إعدادها، وأسس عرضها والإفصاح عنها، والفترة التي يجب أن تغطيها تلك المعلومات.

وقد عرف المعيار التنبؤات بأنها المعلومات المالية المستقبلية المعدة على إفتراضات خاصة بأحداث مستقبلية تتوقع الإدارة حدوثها ورد فعل الإدارة المتوقع عند تحقق تلك الإفتراضات، وذلك في تاريخ إعداد المعلومات. كما عرف المعيار التقديرات المستقبلية بأنها المعلومات المالية المستقبلية المعدة في ضوء أحد الأسس التالية: إفتراضات نظرية عن أحداث مستقبلية ورد فعل الإدارة تجاهها، والتي ليس من الضروري أن تحدث مثل المنشأت التي في بدء مرحلة التشغيل، أو التي تنوي عمل تغييرات جوهرية في طبيعة عملياتها، أو إستخدام الإدارة لسيناريو ماذا لو تتعلق القوائم المالية المستقبلية بأحداث لم تقع وقد لا تحدث على الإطلاق. وبالرغم من وجود أدلة تؤيد الإفتراضات التي بنيت عليها المعلومات المالية المستقبلية إلا أن هذه الأدلة في حد ذاتها موجهة نحو أحداث مستقبلية، ولذلك تعتبر أدلة تنبؤية في طبيعتها، وذلك بعكس الأدله المتوفرة في حالة القوائم المالية التاريخية.

وتقع مسئولية إعداد وعرض المعلومات المالية المستقبلية على الإدارة بما في ذلك تحديد الإفتراضات التي بنيت عليها تلك المعلومات والإفصاح عنها. وقد يطلب من المراجع أن يقوم بفحص هذه المعلومات وإصدار تقارير عنها لزيادة مصداقيتها سواء أكان الغرض من إستخدامها داخلياً أو بمعرفة الغير. كما تناول المعيار أيضاً الفترة التي تغطيها المعلومات المالية من حيث الإفتراضات التي بنيت عليها تلك المعلومات، إذ أنه كلما زادت درجة عدم واقعيتها بزيادة الفتره التي تغطيها تلك المعلومات، أو كلما طالت الفترة كلما قلت قدرة الإدارة على الوصول إلى أفضل التقديرات. ويجب ألا تمتد الفترة بعد الوقت الذي يكون لدي الإدارة أسس معقولة لإفتراضها.

وفيما يلي العوامل المتعلقة بالفترة التي تغطيها المعلومات المالية المستقبلية، والتي يجب أن يأخذها المراجع في إعتباره:

– دورة التشغيل: إذ أن الوقت المطلوب لإتمام المشروع المعين قد يحدد الفتره التي تغطيها تلك المعلومات.

– إمكانية الإعتماد على الإفتراضات: إذا كانت المنشاة تنوي تقديم منتج جديد مثلاً فإن الفتره التي تغطيها المعلومات المالية المستقبلية قد تكون قصيرة نسبياً. أما إذا كان النشاط الوحيد للمنشأه هو إمتلاك الأراضي بموجب عقود تمويلية طويلة الآجل مثلاً فقد يكون من المناسب أن تغطي المعلومات المالية المستقبلية فترة أطول.

– إحتياجات مستخدمي المعلومات المستقبلية: يتم إعداد تلك المعلومات كجزء من طلب الحصول على قرض عن الفترة اللازمة لتوليد أموال كافية لسداد القرض. كما يمكن إعداد هذه المعلومات للمستثمرين، وذلك فيما يتعلق بإصدار سندات، وذلك لتوضيح الغرض الذي تستخدم فيه حصيلة الإصدار في الفترات اللآحقه.

وعند العرض والإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية يجب مراعات الأسس الأتية، والتي يجب أن يدرسها المراجع:

- ما إذا كان عرض المعلومات المالية المستقبلية تمد القارئ بالمعلومات ولا تضلله.
- أن يتم دراسة أنه قد تم الإفصاح عن تاريخ إعداد المعلومات المالية المستقبلية، وعلى الإدارة أن تتأكد من أن الإفتراضات ملائمة في هذا التاريخ.
- أن يتم دراسة الإفصاح بشكل كاف عن الإفتراضات في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية المستقبلية.
- أنه قد تم الإفصاح عن السياسات المحاسبية بشكل كاف مع الإيضاحات المرفقة بالمعلومات المالية المستقبلية.

- الإفصاح عن أي تغيير في السياسات المحاسبية عن تلك المتبعة في إعداد أحداث قوائم مالية تاريخية والإفصاح عن أسباب التغيير، وأثره على المعلومات المالية المستقبلية.

ويجب على المراجع التأكد عند قيامه بمهمة فحص المعلومات المالية المستقبلية أن يحصل على أدلة كافية وملائمة فيما يتعلق بكل من الأمور التالية:

- أن الإفتراضات التي بنيت عليها تقديرات الإداره والتي تم إستخدامها في الوصول الى المعلومات المالية المستقبلية تعتبر معقولة.
- أنه قد تم عرض المعلومات المالية المستقبلية بطريقة مناسبة وأن يكون قد تم الإفصاح الكافي عن كل الإفتراضات الهامة.
- أن المعلومات المالية المستقبلية يتم إعدادها على أساس متسق مع القوائم المالية التاريخية وبإستخدام مبادئ محاسبية مناسبة.

كما يجب التأكد أيضاً من أنه قد تم الأخذ في الإعتبار كافة الآثار الهامة لإستخدام تلك الإفتراضات. فعلى سبيل المثال، إذا ما تم إفتراض نمو المبيعات إلى ما يزيد عن الطاقه الإنتاجية الحالية للمصنع، فيجب أن تتضمن المعلومات المالية المستقبلية الإستثمار اللازم لزيادة الطاقة الإنتاجية للمصنع ، أو تكلفة البدائل المتوقعة لمقابلة المبيعات المتوقعة. كما يجب تقييم ما إذا كانت تلك الإفتراضات مبنية على خطط يمكن للمنشأة تحقيقها من خلال قدراتها المتوفرة.

٨- الإطار العام للشمول المالي، وتأثير الإفصاح علي تعزيز الشمول المالي

٨-١ مقدمة :

بدأ ظهور مصطلح الشمول المالي في عالمنا المعاصر في عام ٢٠٠٣، عندما قامت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية بإطلاق مصطلح الشمول المالي بقصد توسيع دائرة التثقيف والتعامل المالي. وقد عرفت الشبكة الدولية للتعليم المالي (INFE) التابعة لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) الشمول المالي بأنه عملية تعزيز الوصول بأسعار معقولة وفي الوقت المناسب لمجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية الخاضعة للرقابة المالية وإستخدامها من قبل جميع شرائح المجتمع من خلال تطبيق الطرق القائمة والمبتكرة التي صممت خصيصاً لذلك، بما في ذلك التثقيف والتعليم المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية، وكذلك الشمول الإقتصادي والإجتماعي (خير الدين، ٢٠١٨).

وقد تضمن عام ٢٠٢٠ العديد من المبادرات والفعاليات التي أكدت على أهمية دعم الشمول المالي والتكنولوجيا المالية في جمهورية مصر العربية، وخاصة تزامناً مع ظهور فيروس كورونا المستجد، ومنها تعزيز سبل إستخدام التكنولوجيا كبديل للإجتماعات، والتوسع في إستخدام الوسائل الإلكترونية، والغاء الرسوم والعمولات المطبقة على نقاط البيع والسحب من ماكينات الصرف الآلي والمحافظ الإلكترونية لمدة ٦ أشهر، وذلك من تاريخ ١٥ مارس ٢٠٢٠ مع حث العملاء على تنفيذ المعاملات البنكية من خلال القنوات الإلكترونية أو البطاقات بدلاً من التعاملات النقدية. وفي ٢١ مايو ٢٠٢٠ أطلق البنك المركزي المصري مبادرة لزيادة نشر وتنشيط قنوات القبول الإلكتروني، وذلك من خلال تمويل نشر عدد ١٠٠ ألف نقطة إلكترونية جديدة يتم توزيعها جغرافياً في كافة المحافظات حتي نهاية ديسمبر ٢٠٣٠، ومع نشر رمز

الإستجابة السريع من خلال البنوك الحاصلة على ترخيص بالقبول الإلكتروني بواسطة رمز الإستجابة السريع QR Code، والذي يتم إستخدامه في خدمة الشراء.

وقد تبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الإقتصادية والمالية، وإعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك. وفي عام ٢٠١٣، أطلقت مجموعة البنك الدولي البرنامج العالمي للإستفادة من روح الإبتكار من خلال تعميم الخدمات المالية، مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة. كما أطلق العديد من المؤسسات العالمية مثل المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء– CGAP ومؤسسة التمويل الدولية– IFC برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي.

وخلال العقدين الأخيرين شهد عالم الأعمال إنتشاراً للإفصاحات غير المالية أو الوصفية، مثال ذلك ، الإفصاحات البيئية والإجتماعية، حيث يتم في العديد من البلدان فرض بعض هذه الإفصاحات. ففي عام ٢٠١٤ ألزمت المفوضية الأوروبية الشركات الكبري المدرجة بدول الإتحاد الأوروبي، والتي تضم ٥٠٠ موظف أو أكثر ببعض جوانب الإفصاح الإجتماعي (European Commission, 2014). ويعد الإفصاح عن الشمول المالي من ضمن الإفصاحات غير الإلزامية في التقارير المالية للبنوك.

كيف يتم الإفصاح عن الشمول المالي في التقارير المالية للبنوك ؟ وما هي نوعية الإفصاح التي تتبعها البنوك؟

ويوضح هذا الجزء الأسس النظرية والمفاهيم المتعلقة بالشمول المالي، وأبعاده ومؤشراته وأهدافه بالإضافة إلى تناول صوره المختلفة وذلك على النحو التالي:

٨-٣ مفهوم الشمول المالي :

تطور مفهوم الشمول المالي في السنوات الماضية، حيث إنتقل من تصنيف الأفراد والمؤسسات بشكل بسيط كمشمولين أو غير مشمولين إلى تعريفات ومفاهيم متعددة الأبعاد (شنبي، بن الخضر، ٢٠١٨).

ويوجد العديد من التعريفات للشمول المالي والتي تم وضعها من قبل المؤسسات المالية الدولية وتنعكس في المجمل في نفس الغاية والأهداف والمضمون، حيث يمكن تلخيص التعريفات من خلال الهدف الرئيسي للشمول المالي، والمتمثل في إستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية (الشرمان، ٢٠١٩). ويتم تعريف الشمول المالي بقدرة الأفراد على الوصول للخدمات المالية. كما تعرفه دراسات أخري بتوفير الخدمات المالية الرشيدة والمستدامة للأفراد، أو توفير الخدمات المالية بنوعية جيدة مع الآخذ بعين الإعتبار حماية مستخدمي هذه الخدمات (معهد الدراسات المصرفية، ٢٠١٦).

كما تعددت الألفاظ والمصطلحات التي تناولت الشمول المالي بإختلاف الأدبيات والدراسات مثل تعميم الخدمات المالية، والتعميق المالي، والكثافة المالية، والإدراج المالي، والتضمين المالي، والتمويل الشامل.

وقد عرفت دراسة (عبد المتعال، ٢٠١٨) الشمول المالي بأنه يضمن تعدد أدوات الدفع الإلكتروني سواء أكان الدفع من خلال الهاتف المحمول، والبطاقات الإئتمانية، والتحويلات الإلكترونية بحيث يتم خلق منظومة الكترونية. كما عرف (Alber, 2019) الشمول المالي بأنه يمكن شرائح المجتمع البعيدة عن التعامل المصرفي من الإنضمام إلى النظام المالي الرسمي، والذي يساعد في نهاية الأمر في تخفيف حد الفقر، وتعزيز الأمن الوظيفي وتحسين التمكين الإجتماعي.

ويعرف البنك الدولي الشمول المالي على أنه قدرة الفرد أو المؤسسة على الوصول إلى أدوات أو منتجات مالية تكفي إحتياجاتهم وقدراتهم المالية (The Worled Bank, 2014). كما عرف البنك المركزي المصري الشمول المالي بأنه إتاحة الخدمات المالية لكافة شرائح المجتمع سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات بجودة مناسبة، وأسعار معقولة والتي تمكنهم من التعامل مع القنوات الرسمية المالية للبنوك، وهيئات البريد والمجتمعات الأهلية. كما تعرفه مجموعة العشرين– G20 والتحالف العالمي للشمول المالي–AFI على أنه ، الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول وإستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع إحتياجاتهم، وأن تُقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة. أما المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء– CGAP فتعرف الشمول المالي بأنه وصول الأسر والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة وإستخدامها بشكل فعال مع وجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤولية وبشكل مستدام في بيئة منظمة تنظيماً جيداً.

ويتضح مما سبق أنه رغم هذا التعدد في الألفاظ والمعاني التي تناولت الشمول المالي إلا أن جوهر الشمول المالي هو ضمان مشاركة الأفراد والمؤسسات في النظام المالي الرسمي وذلك حتي تكون الخدمات المالية المناسبة متاحة لكل الأفراد والمؤسسات مع تمكنهم من فهم هذه الخدمات وكيفية الوصول إليها، وذلك بمعزل عن الشكل العادي للوساطة المالية (Honahan,2008).

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن ملاحظة عدة محاور أساسية يرتكز عليها الشمول المالي، وهي:

١– الحصول على المنتجات والخدمات المالية: أي توفير خدمات مالية رسمية، ومنظمة مع قرب المسافة والقدرة على تحمل التكاليف.

٢- القدرة المالية: أي إدارة الأموال بشكل فعال والتخطيط للمستقبل والتعامل مع الضوائق المالية.

٣-إستخدام المنتجات والخدمات المالية: أي الإنتظام، والتكرار، ومدة الإستخدام.

٤-جودة الخدمات والمنتجات المالية: أي أن تكون الخدمات مصممة لإحتياجات العملاء مع تجزئة الخدمات من أجل تطويرها لجميع فئات المجتمع.

٥-التنظيم والرقابة: وذلك بهدف ضمان تقديم المنتجات والخدمات المالية في بيئة يسودها الإستقرار المالي (عبد الله، ٢٠١٦).

٨-٣ أهمية الشمول المالي :

يوفر الشمول المالي إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية المناسبة، وهو الأمر الذي يحسن إلى حد كبير الإدارة اليومية للأموال، مع الحد من نمو مصادر الائتمان غير الرسمية مثل المقرضين، فضلاً عن تيسير التخصيص الفعال للموارد الإنتاجية (Alber,2019). كما يساعد الشمول المالي في حماية الأفراد ذوي الدخول المنخفضة من التقلبات خلال الدورات والأزمات الإقتصادية، حيث أن إدراجها في القطاع المالي من شأنه أن يحسن من إستقرار قواعد الإيداع والإقراض (رجب وصالح، ٢٠٢١). كما يوفر الشمول المالي للمجموعات ذات الدخل المنخفض إمكانية الإدخار للمستقبل، بما يعزز الإستقرار في التمويل الشخصي، ويتيح مستويات مرتفعة من الودائع المصرفية، والتي تساهم في تأمين قاعدة ودائع أكثر إستقراراً للبنوك خلال الأوقات العصيبة.

٨-٤ أهداف الشمول المالي :

في ظل الإهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي، وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل ضمن آليات مشتركة وموحدة، تتزايد المنافع التي يمكن أن تتحقق من الشمول المالي. إذ تري المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء أن بناء

نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل، وهو الأمر الذي يعزز من قدرة هولاء الأفراد على الوصول للخدمات المالية عبر القنوات الرسمية الخاضعة للرقابة والإشراف، وإحتواء مؤسسات وبنوك الظل مما ينعكس بصورة إيجابية على الإستقرار المالي. وقد حدد (أبودية، ٢٠١٦) أهداف الشمول المالي في الآتي:

١- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية بتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية، وكيفية الحصول عليها والإستفادة منها في تحسين ظروفهم الإجتماعية والإقتصادية.

٢- تسهيل الوصول إلى مصادرالتمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم.

٣- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الإقتصادي.

٤- خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاهية الإجتماعية.

٥- تمكين الشركات الصغيرة جداً من الإستثمار والتوسع.

كما يعمل الشمول المالي على توفير السيولة التي يحتاجها قطاع الشركات لإنشاء المشاريع الإقتصادية أو تطويرها، وبالتالي توفير المزيد من فرص العمل وتعزيز معدلات النمو الإقتصادي (صندوق النقد العربي، ٢٠١٩).

٨-٥ مؤشر الإفصاح عن الشمول المالي:

يعتبر الإفصاح المحاسبي ذات الجودة العالية ضمانة أساسية لضمان عمل أسواق المال بشكل جيد. كما أن نجاح أسواق المال يعتمد بشكل أساسي على نظم الإفصاح المتبعة، والتي يجب أن تكون معتمدة على معايير عالية الجودة والتي تعطي المستثمرين الثقة في مصداقية التقارير المالية (الأرضي، ٢٠١٣). وفي الآونة الأخيرة تم ممارسة ضغوط كبيرة على القطاع المالي من أجل الإنضمام إلى نوع معين من المعلومات يعرف بأسم الشمول المالي والإفصاح

عنه. فمن المعروف أنه لايستخدم قرابة ملياري ونصف مليار شخص في الوقت الحالي الخدمات المالية، وأكثر من ٥٠٪ من البالغين في أفقر الأسر في جميع أنحاء العالم (World Bank,2014). ونتيجة لذلك برز الشمول المالي كقضية مهمة في جداول أعمال السياسة العالمية للتنمية المستدامة (Allen,2016). وعلي الرغم من أنه يمكن النظر إلى الإفصاح عن الشمول المالي كجزء من إفصاحات المسؤولية الإجتماعية للشركات، إلا أن الإفصاح عن الشمول المالي يعد نوعاً جديداً من الإفصاح غير المالي والذي يؤثر تأثيراً مباشراً على البنوك، وأدائها. ويرجع السبب في ذلك إلى أن الإلتزام بالشمول المالي يشمل توفير التمويل والتسهيلات الإئتمانية للسكان غير المقيدين في المجتمع من خلال أسعار فائدة مخفضة، حتي إذا كان هذا لا يتماشي مع إستراتيجية أعمال البنوك. ومع ذلك، وتمشياً مع وجهة نظر البنوك كمؤسسات إقتصادية تهدف إلى الربح، فإن إستثمار الشركات في الحفاظ على علاقات فعالة مع أصحاب المصلحة من خلال أنشطة الشمول المالي ينبغي أن يؤدي إلى تحسين أداء البنوك في المستقبل (Hillman,2001). فوفقاً لنظرية أصحاب المصالح فإن الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الإجتماعية يساهم في إشباع إحتياجات أصحاب المصالح " المساهمون، والعملاء، والموردون، والعاملون، والمجتمع المحلي، والمنظمات غير الحكومية" مما ينعكس على نجاح البنك وبقائه، وإستمراره، وضمان إضافة قيمة للبنك في الآجل الطويل (أبو شلوع، ٢٠١٣).

وقد فسرت بعض أدبيات الفكر المحاسبي السمعة الإجتماعية للبنك من خلال محورين:

المحور الأول: تكتسب البنوك سمعتها من خلال إستراتيجية الإتصال ، حيث تلعب دوراً هاماً في تحسين صورة البنك من خلال مقابلة توقعات أصحاب المصلحة الإجتماعية والبيئية، مما ينعكس على تحسين جودة الإفصاح في التقرير السنوي. فالبنوك التي ترغب في الوصول إلى

العامة يجب عليها إعطاء المسئولية الإجتماعية دوراً أكبر وأكثر مركزية، حيث تلعب القيم الإخلاقية دوراً أكثر تأثيراً في خيارات أصحاب المصالح.

المحور الثاني: حيث تمثل الممارسات الإجتماعية الجيدة إضافة إيجابية لسمعة البنوك وأحد مكوناتها الأساسية. فقد أشارات دراسة (Hooghiemstra,2000) إلى أن سمعة الشركة تتأثر بعدة جوانب منها جودة الإدارة، والسلامة المالية، والممارسات الإجتماعية. كما أوضحت دراسة (Lewis, 2003) أن هناك ستة جوانب رئيسية تؤثر في سمعة البنك وهي القيادة، وجودة المنتجات والخدمات، والأداء المالي، ومعاملة الموظفين، والمسئولية البيئية، والممارسات الإجتماعية (مليجي، ٢٠١٤).

وبالتالي فإن الشمول المالي يساعد على تحسين الممارسات الإجتماعية للبنوك لأنه يعمل على تنويع وتحسين الخدمات المالية المقدمة للعملاء والوصول إلى شرائح جديدة من أفراد المجتمع.

٨-٦ دور الهيئات والتنظيمات المهنية في الشمول المالي :

تلعب الهيئات والتنظيمات المهنية وخاصة فى القطاع المصرفى دوراً محورياً فى الشمول المالي حيث يقودا معاً كلا من مبادرات البنوك المركزية ومؤسسة التمويل الدولية، وصندوق النقد الدولي، ومجموعة العشرين والتحالف من آجل الشمول المالى والمجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء مع القيام بدور نشط على المستوى الدولي فى وضع معايير لتحسين الشمول المالي والتي من أهمها:

١- التحالف من أجل الشمول المالي Alliance for Financial Inclusion (AFI): يقوم هذا التحالف بإعداد سياسات مبتكرة لزيادة وصول الخدمات المالية فى البلدان النامية، واتاحة الخدمات المالية لكل فئات المجتمع ومؤسساته، وخاصة الفقراء وتقديم التمويل للشركات

المتوسطة وصغيرة الحجم، والمتناهية فى الصغر، وتبادل المعرفة العالمية لتوسيع وتحسين إسترتيجيات الشمول المالي.

٢- البنك الدولي The World Bank: وهو منظمة دولية لتقديم القروض إلى البلاد النامية من آجل التنمية البشرية، حيث يقوم بتأسيس قاعدة بيانات المؤشرات العالمية للشمول المالي التى تعد أشمل قاعدة بيانات في العالم، وكذلك التشجيع على زيادة إستخدام الخدمات المالية الرقمية حسب المؤشر العالمي والذى يعده البنك الدولي لتعميم الخدمات المالية (FINDEX).

٣- مؤسسة التمويل الدولية International Finance Corporation (IFC) : وهى آحد أعضاء مجموعة البنك الدولي، وتعني بالتعامل مع القطاع الخاص حيث أنها مؤسسة عالمية للإستثمار، وتقديم المشورة، وتشجيع المشاريع المستدامة فى البلدان النامية.

٤- الشراكة العالمية للشمول المالي The Global Partnership for (GPFI) Financial Inclusion: وتقوم بجميع السياسات المبتكرة لزيادة وصول الخدمات المالية للبلاد النامية، ووضع معايير لتحسين الشمول المالي. كما تشمل جهودها مساعدة البلدان على تطبيق مبادئ دول العشرين (G20) للشمول المالي المبتكر كأحد المحاور الرئسية فى أجندة التنمية المستدامة بهدف تحسين فرص الوصول للتمويل، والخدمات المالية، وتعزيز البيانات لقياس الشمول المالي.

٥- البنك المركزي: لقد أصدر البنك المركزي العديد من التعليمات التي تستهدف تعزيز الشمول المالي بطريقة مباشرة، وغير مباشرة والتي كان من أهمها تعليمات فتح الفروع الصغيرة للبنوك، والتى صدرت فى ديسمبر ٢٠١٤ للتوسع فى تقديم الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى التعليمات الجديدة الخاصة بتقديم خدمات الدفع عن طريق

الهاتف المحمول، إلى جانب إصدار القواعد المنظمة لتقديم الخدمات المصرفية عن طريق الإنترنت. ويعتمد البنك المركزى على نشر إستخدام الخدمات المالية الرقمية كأحد أهم ركائزه للوصول للشمول المالي. وقد تم إصدار مبادرات تهدف لإتاحة التمويل، والتي كان من أهمها مبادرة التمويل العقاري لمحدودى، ومتوسطى الدخل بأسعار مخفضة، وكذلك المبادرات الصادرة من آجل تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

٦- الهيئة العامة للرقابة المالية: قامت الهيئة بوضع إستراتيجية قومية للخدمات المالية غير المصرفية ٢٠٢٢ والتي تهدف إلى تحقيق الشمول المالي، وتفديم التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر. كما أن لها دوراً في إتاحة التمويل وزيادة الإفصاح والشفافية ومكافحة الفساد.

٨-٧ أبعاد الشمول المالي:

قام تحالف الشمول المالي (AFI) "Alliance of Financial Inclusion" بإعداد مجموعة عمل لبيانات الشمول المالي (FIDWG) "Financial Inclusion Data Working Group" والتي قامت بإجراء مبادرة لوضع مجموعة من الأبعاد لقياس الشمول المالي، حيث تم تصميم هذه المجموعة من قبل متخذي القرار حتى تكون مرنة وملائمة للإحتياجات الخاصة بكل بلد، وفي نفس الوقت تسمح بإجراء المقارنة والقياس بين البلدان. ولقد ركزت هذه المجموعة على بعدين رئيسيين هما: إمكانية الوصول للخدمات المالية وإستخدام الخدمات المالية. ومن ناحية أخرى، أدركت الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي (GPFI) "Global Partnership Financial Inclusion" أن الشمول المالي يمثل عنصراً رئيسياً للتمكين من مكافحة الفقر، وتحقيق أهداف التنمية الإقتصادية الشاملة، بما يؤدي إلى زيادة التركيز والإهتمام بالسياسات والمبادرات من أجل الشمول المالي، ومن ثم الخروج ببيانات موثقة حول أبعاد

وقياس الشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة. فقد إتفق أعضاء الرابطة العالمية من أجل الشمول المالي في مؤتمر لوس كابوس الذي تم عقده في ٢٠١٢ على تقديم توصية تشمل ثلاثة أبعاد رئيسية للشمول المالي هي (بوتبينة، ٢٠١٨):

- سهولة الوصول إلى الخدمات المالية (Access Dimension).
- الإستخدام الفعال للخدمات المالية (Usage Dimension).
- تعزيز جودة الخدمات المالية (Quality).

وسيتم عرض أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه علي النحو التالي:

البعد الأول: سهولة الوصول للخدمات المالية (Access Dimension)

يشير بعد "الوصول للخدمات المالية" إلى القدرة على إستخدام الخدمات والمنتجات المالية التي تقدمها المؤسسات الرسمية. وقد يتطلب تحديد مستويات الوصول تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح حساب مصرفي، مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية (للفروع وأجهزة الصراف الآلي.. الخ). كما يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية (AFI, 2013). ويمكن قياس بعد الوصول إلى الخدمات المالية من خلال المؤشرات التالية: عدد نقاط البالغين لكل ١٠٠٠٠ من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الادارية، وعدد أجهزة الصراف الآلي لكل ١٠٠٠ كم، وحسابات النقود الإلكترونية، ومدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة، والنسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل (بوتبينة، ٢٠١٨).

البعد الثاني: الإستخدام الفعال للخدمات المالية (Usage Dimension)

يشير هذا البعد إلى مدى إستخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي. ويتطلب تحديد مدى إستخدام الخدمات المالية جمع البيانات حول مدى إنتظام وتواتر الإستخدام عبر فترة زمنية (AFI, 2013).

ويقاس بعد إستخدام الخدمات المالية بالعديد من المؤشرات والتي من بينها نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم، ونسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم، وعدد معاملات الدفع عبر الهاتف، ونسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر، ونسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت، ونسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية، ونسبة الشركات الصغيرة أو المتوسطة التي لديها حسابات رسمية مالية (بوتبينة، ٢٠١٨).

البعد الثالث: تعزيز جودة الخدمات المالية (Quality)

يشير هذا البعد إلى مدى ملاءمة الخدمات والمنتجات المالية لإحتياجات نمط حياة المستهلك. وتشمل الجودة تجربة المستهلكين في المواقف والآراء تجاه المنتجات المتاحة لهم حالياً. وبالتالي فإن بعد الجودة سيستخدم لقياس طبيعة وعمق العلاقة بين مقدم الخدمة المالية والمستهلك، وكذلك الخيارات المتاحة ومستويات فهم المستهلكين لتلك الخيارات وآثارها (ADBI,2010). ويعتبر بعد الجودة للشمول المالي غير واضح وغير مباشر حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، ووعي المستهلك، وفعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك. ومع ذلك فإن العمل من أجل ضمان جودة الخدمات المالية المقدمة يعتبر تحدياً والذي يتطلب من

المهتمين دراسة وقياس ومقارنة وإتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة (AFI, 2013). وقد وضع تحالف الشمول المالي مؤشرات لقياس بعد الجودة والتي تتمثل في القدرة على تحمل التكاليف، والشفافية، والراحة، والسهولة، وحماية المستهلك، والتثقيف المالي، والسلوك المالي والعوائق الائتمانية (بوتبينة، ٢٠١٨).

٨-٨ العلاقات المتداخلة للشمول المالي "الإطار المتكامل للشمول المالي":

٨-٨-١ العلاقة بين الشمول المالي والإستقرار المالي:

أوضحت الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والإستقرار المالي. فعلي سبيل المثال، كشفت دراسة (نوفل، ٢٠١٨) العلاقة المتداخلة بين الإستقرار المالي، والشمول المالي حيث أشارت الدراسة إلى الإرتباط بين الشمول المالي والإستقرار المالي والحماية المالية للمستهلك. وقد خلصت الدراسة إلى أن توفير الحماية المالية الكافية للمستهلك تضمن الممارسات السوقية العادلة والمساواة في المعاملة. ويجب على مقدمي الخدمات المالية والوسطاء مراعاة، وتقديم معاملات عادلة للمستهلكين دون ممارسة أي ضغوط للتأثير عليهم، مع الإفصاح الكامل وذلك بجمع المعلومات ذات الصلة للمستهلكين بإستخدام لغة سهلة الفهم، مع التثقيف المالي للمستهلك وتقديم المشورة الائتمانية. كما أشارت دراسة (جواد، ٢٠١٦) إلى أن الشمول المالي يعد أحد أولويات السياسة النقدية والمالية، وذلك لما له من دور كبير في تعزيز الثقافة المصرفية لدي المجتمع، وتحسين أداء القطاع المالي والمصرفي في العراق. وقد سعي صانعو السياسات النقدية والمالية إلى إيصال الخدمات المالية إلى شرائح كبيرة من المجتمع العراقي. وتؤكد هذه الدراسات على صعوبة تحقيق الشمول المالي دون وجود إستقرار في النظام المالي، في حين أنه من الصعب إستمرار تحقيق إستقرار مالي لنظام يتضمن شرائح من السكان مستبعدة مالياً وإجتماعياً وإقتصادياً (مثل سكان المناطق الريفية، والمجموعة الأقل

حظاً في المناطق الحضرية الفقيرة، والفقراء). ويوحي ذلك إلى وجود إرتباط وثيق بين الإستقرار المالي والشمول المالي في كلا الإتجاهين. وتؤكد الدراسات علي أن الشمول المالي يساعد على تحسين الظروف المالية ورفع مستوى معيشة الفقراء (صندوق النقد العربي، ٢٠١٥).

ومن خلال ذلك ترى الباحثة أن علاقة الإرتباط بين الشمول المالي والإستقرار المالي يؤدى إلى وجود قطاع مالي شامل يكون أكثر تنوعاً وله قاعدة ودائع مستقرة تؤدى إلى زيادة الإستقرار وتحسن من تنوع محفظة القروض.

٨-٨-٣ العلاقة بين الشمول المالي والنزاهة المالية:

يعتمد مفهوم النزاهة المالية على مكافحة الجريمة المالية، والتي تتمثل في جرائم غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك لتحقيق سلامة الإقتصاد الكلي بما ينعكس إيجابياً على الإستقرار المالي وتوفير بيئة مناسبة لنمو الإستثمار الأجنبي. كما تعمل النزاهة المالية على تعزيز الثقة في المؤسسات المالية والنظام ككل، وبالتالي تشجع الإنضمام للقطاع المالي. ويعتبر التنفيذ الصحيح لمعايير النزاهة المالية عاملاً أساسياً في إستيعاب ملايين من أصحاب الدخول المنخفضة داخل الخدمات المالية الرسمية. وتتمثل العلاقة بين الشمول المالي والنزاهة المالية في أن كلا المفهومين يعتبر من الأهداف الإستراتيجية للدول. كما يتعين أن تتضمن إستراتيجية الشمول المالي مكافحة غسيل الأموال، وهي التي تعتبر جوهر مفهوم النزاهة المالية (جاسم، ٢٠١٨).

وتري الباحثة أن علاقة الإرتباط بين الشمول المالي والنزاهة المالية ينعكس على تعزيز النزاهة المالية للثقة في المؤسسات المالية والنظام ككل.

٨-٨-٣ العلاقة بين الشمول المالي والحماية المالية للمستهلك:

تسعى الحماية المالية للمستهلك إلى خلق التوازن في العلاقة بين مقدمي الخدمات المالية والمستهلكين، وحصول العميل على معاملة عادلة وشفافة، بالإضافة لحصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر، وسهولة، وبتكلفة مناسبة وجودة عالية. وتعد حماية المستهلك وتثقيفه مالياً إحدي أهم أولويات الجهات الرقابية لما لهما من تأثير إيجابي على الشمول المالي، وتحسين القطاع المالي وبالأخص قطاع التجزئة عن طريق تخفيض المصروفات غير المبررة المفروضة على العملاء. وتتمثل العلاقة بين الشمول المالي ومفهوم الحماية المالية للمستهلك في أن الشمول المالي يزيد من القدرة على تطبيق قواعد حماية المستهلك، وذلك نظراً لأن معظم مستخدمي الخدمات المالية غير الرسمية لا يتمتعون بقدر كافي من الحماية (جاسم، ٢٠١٨). وقد إتجهت الدراسات الحديثة نحو محاولة تحقيق الإرتباط الأمثل بين الأهداف الثلاثة أعلاه عن طريق الوصول لأعلى قدر من الترابط (Synergy) وأقل قدر من المقايضة (Tradeoffs) بينهم بما يعرف بالإطار المتكامل للشمول المالي، والذي يطلق عليه نظرية "I-sip" للوصول إلى قطاع مالي مستقر يتمتع بقدر عال من النزاهة ويهتم بحماية وسلامة حقوق العملاء (صندوق النقد العربي، ٢٠١٥).

وتري الباحثة أن علاقة الإرتباط بين الشمول المالي وحماية المستهلك يؤدي إلى أن يزيد الشمول المالي من القدرة المالية غير الرسمية لمن لا يتمتعون بقدر كافي من الحماية على تطبيق قواعد حماية المستهلك.

٨-٩ الجهود المبذولة لتعزيز الشمول المالي في مصر:

يأتي الشمول المالي على رأس أولويات أجندة البنك المركزي المصري في إطار تحقيق الإستقرار المالي لدعم النمو الإقتصادي وأهداف التنمية المستدامة واللذان هما محور إستراتيجية "رؤية مصر 2030"، وذلك بإتاحة مختلف الخدمات المالية للإستخدام من قبل جميع فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بجودة مناسبة ، وتكلفة مناسبة مع حماية حقوق المستفيدين من تلك الخدمات بما يمكنهم من إدارة أموالهم بشكل سليم (تعريف الشمول المالي وفقاً لقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الصادر قانون رقم 194 لسنة 2020). وفي سبيل تعزيز الشمول المالي إتخذ البنك المركزي العديد من الخطوات منذ إنشاء الإدارة المركزية للشمول المالي والتي تقوم بدور محوري في التنسيق سواء على المستوي المحلي أو الإقليمي أو الدولي بهدف توحيد الجهود الرامية لتعزيز الشمول المالي. وتعزيزاً لدور البنك الريادي في مجال الشمول المالي على المستوي الدولي، تسلم البنك المركزي المصري في سبتمبر 2019 رئاسة مجلس إدارة التحالف الدولي للشمول المالي. ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزي المصري يعتبر عضواً فاعلاً في التحالف منذ عام 2013. وتتيح هذه العضوية الإطلاع على أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال وتبادل الخبرات العملية مع البنوك المركزية للدول الأعضاء الذين يزيد عددهم علي 90 دولة (تقرير الإستقرار المالي، ٢٠١٩).

وفيما يلي عرض يوضح مساهمة الإطار العام للشمول المالي في أهداف التنمية المستدامة الدولية ورؤية مصر ٢٠٣٠ (تقرير الإستقرار المالي، ٢٠١٩):

المحور الأول: التثقيف المالي وحماية حقوق المستهلكين :

أ. **التثقيف المالي:** يعمل البنك المركزي المصري على ثلاثة محاور رئيسية في مجال التثقيف المالي:

١- التثقيف والتوعية المالية للمواطنين، حيث إتخذ البنك المركزي العديد من الإجراءات بغرض نشر الثقافة والتوعية المالية في مختلف محافظات الجمهورية مع التركيز على المناطق الريفية والمهمشة. إذ قامت البنوك من خلال فعاليات الشمول المالي عام 2019 والتي أقرها البنك المركزي بعقد ندوات تثقيفية وتوزيع منشورات استفاد منها نحو 852 ألف مواطن.

٢- **بناء القدرات الفنية للمؤسسات ذات العلاقة.** وقد تم ذلك إستكمالاً للمجهودات التي يبذلها البنك المركزي لبناء قدرات المجلس القومي للمرأة في مجال تأهيل مدربين على الموضوعات والمفاهيم الأساسية للتوعية المالية، حيث تم عقد جلسات تدريبية عن موضوع محفظة الهاتف المحمول. وقد تم البدء في تنفيذ برتوكول تعاون مع وزارة الشباب والرياضة للربط بين أنشطة مبادرة رواد النيل وأنشطة الوزارة في مجال ريادة الأعمال والتثقيف المالي لخلق نقاط تواجد بمراكز الشباب وتدريب مدربي الوزارة على أسس ريادة الأعمال.

٣- **بناء قدرات القطاع المصرفي**، حيث قام البنك المركزي المصري بالتعاون مع إتحاد بنوك مصر بعمل جلسة تعريفية للرد على استفسارات لجنة الشمول المالي باتحاد بنوك مصر بخصوص القواعد المنظمة لتصنيف منتجات وخدمات الشمول المالي. كما تضمن البرنامج تدريباً للمدربين من البنك المركزي المصري على صنع السياسات المبتكرة لتحقيق الشمول المالي، بهدف إكتساب الخبرات في هذا المجال الهام ونقلها للعاملين في المؤسسات المعنية بالسوق المصري.

ب- حماية حقوق العملاء: شدد البنك المركزي على ضرورة التزام البنوك بتعليمات حماية حقوق عملاء البنوك التي صدرت خلال عام 2019 والتي تم وضعها حيز التنفيذ من جانب البنوك العاملة في مصر.

المحور الثاني: تهيئة بيئة العمل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال:

القيام بمبادرات لإتاحة التمويل اللازم للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: بإستمرار سريان مبادرات البنك المركزي والتي بدأت منذ 11 يناير 2016 لتشجيع البنوك على ضخ تمويلات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بأسعار عائد مخفضة، بالإضافة إلى استمرار الضمانة المصدرة من البنك المركزي في عام 2018 بقيمة 2 مليار جنيه لشركة ضمان مخاطر الائتمان لقيام الشركة بتغطية جزء من المخاطر المصاحبة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما ساهم في تحفيز البنوك على منح التسهيلات الائتمانية لتلك الفئات.

المحور الثالث: التنوع في المنتجات والخدمات المالية:

فعاليات الشمول المالي: في إطار نجاح تجربة اليوم العربي للشمول المالي عام 2018، قام البنك المركزي بتخصيص 4 فعاليات إعتباراً من عام 2019 تزامناً مع الإحتفالات بمناسبات عالمية، حيث تم السماح للبنوك بالتواجد خارج فروعها والتسويق لمنتجاتها من خلال فتح حسابات بدون مصاريف وبدون حد أدنى، بالإضافة إلى تشجيع استخدام محافظ الهاتف المحمول والبطاقات المدفوعة مقدماً (تقرير الإستقرار المالي للأعوام، ٢٠١٧-٢٠١٩).

مجموعات الإدخار والإقراض: حيث تهدف مجموعات الإدخار والإقراض إلى تشجيع الإدخار وزيادة الوعي بإستخدام التكنولوجيا المالية من خلال الهاتف المحمول، حيث يعتمد المشروع على الاتفاق بين مجموعة من الأفراد (15-20) سيدة على إدخار مبلغ من المال بصفة دورية يتم تحويله إلى محفظة الهاتف المحمول للمجموعة والتي تتولى رئيسة المجموعة إدارتها، حيث يتم إستخدام تلك الأموال في الإدخار والإقراض.

٨-١٠ القواعد المنظمة لتصنيف منتجات وخدمات الشمول المالي

حرصاً من البنك المركزي على تسهيل حصول العملاء على المنتجات والخدمات المصرفية، تم إصدار القواعد المنظمة لتصنيف منتجات وخدمات الشمول المالي، وذلك بهدف تيسير تعاملات المواطنين مع البنوك، وتهيئة البيئة الرقابية الملائمة، وإرساء قواعد تخفيف متطلبات إجراءات العناية الواجبة للتعرف على هوية العملاء للحصول علي منتجات وخدمات الشمول المالي الصادرة عن وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الأمر الذي أسفر عن قيام بعض البنوك بإصدار منتجات للشباب والشركات الفرعية لدى مقدمي خدمات الدفع وميسري عمليات الدفع الإلكتروني والتي تشمل :

- **محفظة هاتف محمول " إجمالي الحسابات البنكية "**

تمثل المنتجات المصرفية للشباب والمرأة والمزارعين في إطار حرص البنك المركزي على توجيه البنوك على ضرورة توفير وتصميم المنتجات التي تلبى احتياجات شرائح العملاء المختلفة. إذ تم توفير حزمة من المنتجات على النحو التالي:

- **منتجات للشباب وتشمل علي سبيل المثال:** حساب توفير بعائد مميز، بدون مصاريف وبدون حد أدنى.

- **منتجات للمرأة وتشمل علي سبيل المثال:** حساب بكرة وهو عبارة عن حساب توفير يتم إيداع مبالغ بشكل دوري في صورة أقساط ثابته شهرية قد تصل إلى 10 سنوات بناء على رغبة العميلة، وقرض المرأة المعيلة، وحساب توفير بدون مصاريف بأعلى عائد مطبق على حسابات التوفير.

٨-١١ البنية المالية التحتية (نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات):

تعَد أنظمة الدفع من أهم مكونات البنية الأساسية لعمل القطاع المصرفي وكفاءة أدائه، والتي تسُهِم بشكل كبير في تحقيق الشمول المالي وتعزيز سلامة واستقرار النظام المالي، ومن ثم تدعم النمو الإقتصادي. ويرجع ذلك إلى أن أنظمة الدفع تعد من أهم القنوات التي يتم من خلالها نقل النقود بين المؤسسات المالية سواء المصرفية أو غير المصرفية، فضلاً عن أنها تتيح للعملاء إستخدام القنوات والوسائل الإلكترونية في الدفع، بما يسهم في الإرتقاء بمعايير وجودة الخدمات المقدمة لهم وإتاحة قدر أوسع من الفعالية في تنفيذ معاملاتهم المصرفية بشكل فوري ومباشر. فقد أسهم توفير عدد من نظُم ووسائل وقنوات الدفع الإلكتروني الآمنة في إحتواء تداعيات جائحة كورونا بشكل كبير في الفترة الأخيرة. ولتحقيق بنية تحتية قوية لنظم الدفع في مصر- بما تحتويه من إطار قانوني وتشريعي- تستطيع تحمل مثل هذه الصدمات، كان لابد من تضافر جهود الدولة تمثله في كافة الأطراف ذات الصلة سواء كانت مؤسسات الدولة أو جهاتها الحكومية أو الجهات المعنية من القطاع الخاص، من أجل نجاح منظومة الدفع القومية والتي تهدف إلى تحقيق الإنتقال إلى الإقتصاد الرقمي والتحول إلى مجتمع لا نقدي. وتحقيقاً لتلك الرؤية والهدف فقد تم إنشاء المجلس القومي للمدفوعات برئاسة السيد رئيس الجمهورية في عام 2017 والذي يدل على مدي أهمية نظم الدفع ووضعها كأولوية ضمن إستراتيجية الدولة.

المجلس القومي للمدفوعات: في ضوء الأهمية المتزايدة لنُظُم الدفع، أصدر السيد رئيس الجمهورية القرار رقم 89 لسنة 2017 الخاص بإنشاء المجلس القومي للمدفوعات برئاسته وعضوية عدد من الوزارات والجهات المعنية لتحقيق أهداف واختصاصات المجلس ومنها، خفض إستخدام أوراق النقد خارج القطاع المصرفي ، وتحفيز إستخدام الوسائل والقنوات

الإلكترونية في الدفع، بما يسهم في دمج الاقتصاد غير الرسمي في المنظومة الاقتصادية الرسمية وتحقيق معدلات أعلى من الشمول المالي. هذا ، وقد تم على مدار الأعوام القليلة الماضية بذل مجهودات كبيرة على جميع الأصعدة سواء على مستوي الإطار القانوني والتشريعي أو على مستوى تطوير البنية التحتية، لتحقيق التحول الرقمي والتي من أهمها الآتي:

- **تطوير الإطار القانوني والتشريعي:** على صعيد تطوير الإطار القانوني والتشريعي، فقد صدر القانون رقم 18 لسنة 2019 "قانون تنظيم إستخدام وسائل الدفع غير النقدي" (اللائحة التنفيذية للقانون، ٢٠١٩)، وقد روعي في إعداد القانون ولائحته التنفيذية بُعد الشمول المالي ومبدأ التطبيق المتدرج، وقابلية التنفيذ على أرض الواقع. ويهدف القانون ولائحته التنفيذية إلى وضع إطار تنظيمي للمدفوعات غير النقدية، مُلزِم لكلٍ من القطاع العام والخاص، علاوة على التشجيع على الإستفادة من المزايا التي يقدمها القانون.

- **إنشاء وتطوير نظام التسوية اللحظية:** في إطار تطوير البنية التحتية لقبول المعاملات المالية الرقمية وسوق المال، وحيث يعُد "نظام التسوية اللحظية" الذي يديره البنك المركزي العماد الأساسي لنظام الدفع القومي، بقيامه بوظيفة "التسوية" فقد إنتهى قطاع نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات في أكتوبر 2018 من تنفيذ المرحلة الأولى لمشروع تطوير الإصدار الحالي لنظام التسوية اللحظية لتسوية المدفوعات بالجنيه المصري لتضمين مجموعة من التحسينات والوظائف الجديدة وأهمها التسوية بالعملات الأجنبية. ومن المتوقع الانتهاء من المرحلة الثانية وإطلاق مشروع نظام التسوية اللحظية الجديد متعدد العملات لتسوية المدفوعات بالدولار الأمريكي خلال عام 2021(تقريرالإستقرار المالي ٢٠١٩).

- **خدمة الدفع بإستخدام الهاتف المحمول:** تعد خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول من أهم أنظمة وخدمات الدفع المؤثرة بشكل كبير على تحقيق الشمول المالي ومن ثم الإستقرار المالي. فقد أصدر مجلس إدارة البنك المركزي في جلسته المنعقدة بتاريخ 29 نوفمبر 2016 الإصدار الجديد من "القواعد المنظمة لتقديم خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول" ووصل عدد حسابات الهاتف المحمول بالخدمة إلى 19 مليون حساب محفظة هاتف محمول في نهاية يوليو 2020 بمعدل نمو سنوي قدره 41٪ مقارنةً بشهر يوليو 2019.

٨-١٢ معايير إصدار وقبول المدفوعات الإلكترونية اللاتلامسية:

أصدر البنك المركزي المصري في مايو 2019 القواعد الخاصة بمعايير إصدار وقبول المدفوعات الإلكترونية اللاتلامسية، والتي من شأنها تيسير المدفوعات للعملاء من خلال الخدمات اللاتلامسية وزيادة قبول بطاقات الدفع الإلكترونية لدي التجار نظراً للعديد من المزايا للعملاء الأفراد والتجار والتي تشمل علي سبيل المثال ، سهولة وسرعة عملية السداد للعملاء (Tap & Go)، وتنوع وسائل السداد بما يناسب العملاء، والأمان التام للعميل وللتاجر فيما يخص تلك العمليات، وعدم حاجة العميل لإدخال الرقم السري لأداة الدفع الإلكترونية للمعاملات الصغيرة.

٨-١٣ إستراتيجية البنك المركزي في مجال صناعة التكنولوجيا المالية:

في ضوء حرص مصر على مواكبة التطور التكنولوجي الهائل في قطاع التكنولوجيا المالية الحيوي، فقد إنتهج البنك المركزي سياسة قائمة على إحداث التوازن بين الحلول التكنولوجية المالية المبتكرة، مع ضمان حماية الإستقرار المالي، وحقوق العملاء. ولهذا السبب فقد قام البنك المركزي بإعداد استراتيجية البنك في مجال صناعة التكنولوجيا المالية، والتي تم صياغتها

بإعتبارها أهم العوامل التي تساعد في إنتشار التكنولوجيا المالية. كما تم إعداد الإستراتيجية في إطار عدة معايير حاكمة والتي من أهمها تعزيز التوجه نحو الشباب، ودعم ريادة الأعمال، والحفاظ على التوازن بين الاستقرار المالي وإطلاق العنان للإبتكار، بهدف تحويل مصر إلى مركز إقليمي لصناعة التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية وإفريقيا.

٨-١٤ زيادة حدود الإستخدام القصوى اليومية لمحافظ الهاتف المحمول:

قرر البنك المركزي إعفاء المواطنين من كافة الرسوم والعمولات الخاصة بعمليات الإيداع والتحويل والسحب النقدي لمحافظ الهاتف المحمول من ماكينات الصراف الآلي لمدة 6 أشهر، وأيضاً زيادة حدود الاستخدام القصوى اليومية لمحافظ الهاتف المحمول من 6 آلاف جنيه إلى 30 الف جنيه للأشخاص الطبيعيين و40 الف جنيه للأشخاص الإعتباريين مع زيادة الحدود الشهرية إلى 100 الف جنيه للأشخاص الطبيعيين و 200 الف جنيه للأشخاص الإعتباريين، لإتاحة المجال أمام المواطنين والكيانات الإعتبارية للتوسع في استخدام محافظ الهاتف المحمول، وذلك لما لمحافظ الهاتف المحمول من أهمية في تقليل استخدام النقود الورقية في المعاملات المالية وتحقيق الشمول المالي.

٨-١٥ إتاحة الإشتراك في خدمتي محافظ الهاتف المحمول والإنترنت البنكي دون الحاجة للذهاب لمقر البنك:

وجه البنك المركزي البنوك العاملة في مصر بإتاحة الإشتراك في الخدمات البنكية الإلكترونية دون الحاجة للذهاب لمقر البنك ، بحيث يمكن للعملاء الإشتراك في خدمة محفظة الهاتف المحمول سواء لعملاء البنك الحاليين أو العملاء الجدد وأيضاً خدمة الإنترنت البنكي لعملاء البنك الحاليين وذلك للشراء ودفع فواتيرك ولإجراء المعاملات والخدمات المالية والبنكية من أي مكان آخر دون الحاجة للذهاب لمقر البنك، وذلك باستخدام الهاتف المحمول أو جهاز

الكمبيوتر فقط، مع إلغاء كافة العمولات على التحويلات البنكية الإلكترونية، وذلك تخفيفاً للزحام على مقار البنوك ، والمساهمة في تطبيق قواعد التباعد الاجتماعي وحماية عملاء البنوك والعاملين في القطاع المصرفي.

٨-١٦ إطلاق مبادرة لنشر ماكينات الصراف الآلي بكافة محافظات الجمهورية:

أطلق البنك المركزي مبادرة لنشر عدد كبير من ماكينات الصراف الآلي الجديدة بكافة المحافظات في موعد أقصاه ديسمبر 2021، وذلك في إطار إهتمام البنك المركزي بتدعيم البنية التحتية لنظم الدفع وإتاحة الخدمات المالية الرقمية لكافة المواطنين في شتى أنحاء الجمهورية. وتهدف المبادرة إلى نشر ما يقرب من 6،500 ماكينة صراف آلى جديدة بالإضافة إلى الـ 13،600 ماكينة المتوفرة حالياً، أي زيادة أعداد ماكينات الصراف الآلي بحوالي 48٪ ليصل إجمالي عدد ماكينات الصراف الآلي إلى ما يقرب من 20 ألف ماكينة. وتعد هذه المبادرة إحدي الخطوات الهامة التي تتم في المرحلة الحالية لتيسير وصول المواطنين إلى الخدمات المصرفية لتحقيق الاستفادة القصوى من البنية التحتية المالية، وذلك ضمن منهجية مدروسة من البنك المركزي لنشر الخدمات المالية الرقمية.

٨-١٧ إجراءات تنفيذ إستراتيجية تعزيز وتطوير الأمن السيبراني بالقطاع المصرفي:

يجري حالياً العمل على الإنتهاء من إنشاء مركز الإستجابة لطوارئ الحاسب الآلي (EG-FinCIRT) ليكون نموذجاً إسترشادياً تقتدي به القطاعات الحيوية الأخُرى بالدولة، حيث رُوعِيَ أن يكون تصميم المنظومة التقنية المسئولة عن تقديم خدمات المركز متماثلاً مع أحدث النماذج العالمية، وبإستخدام نظم مراقبة ورصد أمنية متطورة غير تقليدية تعتمد على تقنيات الربط الإلكتروني مع البنوك من أجل تقديم العديد من الخدمات المرتبطة بالإستجابة والرصد

الإستباقي والتحليل لحوادث أمن المعلومات، وتشارك مع البنوك في شكل تنبيهات وإنذارات مبكرة متضمنة الإجراءات الواجب إتخاذها على ضوء حِدة هذه الحوادث الإلكترونية، والمساعدة – إذا لزم الأمر – في تنفيذ هذه الإجراءات. كما يجري حالياً العمل أيضاً على عدة مشروعات إستكمالاً لتحقيق إستراتيجية التحول الرقمي ومن أهمها:

١- مشروع بطاقات المرتبات الحكومية: يقوم البنك المركزي بالتعاون مع وزارة المالية والبنوك المصدرة لبطاقات المرتبات الحكومية بوضع خطوات العمل اللازمة لإحلال البطاقات القائمة للمرتبات الحكومية ببطاقات منظومة الدفع الوطنية "ميزة" اللاتلامُسية المتوافقة مع أحدث ما توصلت إليه نظم الدفع العالمية، كما يجري التنسيق بين البنك المركزي المصري والعديد من الوزارات للاعتماد على منظومة الدفع الوطنية في صرف المستحقات النقدية للمواطنين.

٢- تجهيز البنية التحتية لنظم الدفع الإقليمية: إستكمالاً لتعاون البنك المركزي المصري مع صندوق النقد العربي، يتم العمل حالياً على إنشاء نظام " بُنَى" للمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية بين البنوك التجارية والمركزية في أكثر من 20 دولة عربية، ليكون بمثابة منصة عربية موحدة لتنفيذ المدفوعات العربية البينية بين الدول العربية، ويشارك البنك المركزي المصري في تنفيذ هذا المشروع لإرتفاع العائد الإقتصادي منه حيث يهدف إلى تنفيذ تحويلات العاملين المصريين من الخارج في وقت وتكلفة أقل (تقرير الإستقلال المالي،٢٠١٩).

وأخيراً، فإن التحول الرقمي الذي تشهده مصر حالياً يعد من أهم المشروعات القومية القائمة، والذي يتم إيلاء إهتمام كبير له خلال المرحلة الراهنة، وهو ما سيجعل من مصر مركزاً إقليمياً للبيانات، ويدعم التنمية الإقتصادية على المستوى المحلى، كما سيعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة مصر 2030.

٨-١٨ المزايا والآثار الإيجابية التي تعود على المصارف من الشمول المالي .

وتتمثل هذه المزايا في الآتي:

١- الوصول بالإئتمان إلى كافة القطاعات المختلفة، وتغيير ثقافة التمويل لتحقيق التنمية والإعتماد على التكنولوجيا الحديثة، بالإضافة إلى تنويع الأصول المصرفية، مع جذب المصارف لعملاء جدد، وتحقيق الإستقرار في الودائع، والحد من مخاطر السيولة.

٢- توفير قاعدة بيانات ضخمة للمصارف بما يفيد في التحليل والتنقيب بشكل يؤثر في إمكانية طرح منتجات جديدة تشبع إحتياجات تلك الشرائح، وبناء نماذج التقييم الإئتماني لتيسير الحصول على التمويل (خليل، ٢٠١٥).

٣- يساعد فتح أكثر من حساب جاري في تمهيد الطريق لمجموعة أوسع من الخدمات المالية الأكثر ملاءمة والتي بدورها تمكن الأفراد والشركات من تحقيق سلامة الإستهلاك وإدارة المخاطر المالية التي يواجهونها (الصعيدي، ٢٠١٩).

٩- الدراسات السابقة وإشتقاق فرضي البحث:

تناولت دراسة (Shroff & Zhang, 2013) دور الإفصاح الإختيارى فى تخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات، وذلك بعد صدور قانون سوق الأوراق المالية عام ٢٠٠٥، والذى شجع الشركات على الإفصاح طوعاً عن المعلومات قبل عرض الأسهم. وقد توصلت الدراسة إلى أن زيادة مستوى الإفصاح الإختيارى يساعد على تخفيض عدم تماثل المعلومات، وتخفيض تكلفة رأس المال.

وهدفت دراسة (عبد الفتاح، ٢٠١٣) إلى تحديد العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الإختيارى عن المعلومات فى التقارير المالية للشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية،

وذلك من خلال دراسة تأثير تركز الملكية وملكية الدولة كمتغيرين مستقلين على مستوى الإفصاح الإختيارى كمتغير تابع، بما يعمل على مساعدة المستثمرين فى إتخاذ القرارات. وقد تم التطبيق على جميع الشركات غير المالية المسجلة ببورصتى القاهرة والإسكندرية وعددها ١٠٩ شركة والتى توافرت عنها بيانات كاملة عن الفترة من عام ٢٠٠٧ وحتى عام ٢٠١٠. وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدم وجود علاقة معنوية بين ملكية الدولة وجميع الأبعاد الأربعة المكونة لمؤشر الإفصاح الإختيارى.

وإقترحت دراسة (طعيمة، ٢٠١٣) نموذجاً للإفصاح الإختيارى عن الأصول غير الملموسة يعتمد على سلسلة القيمة بالتكامل مع مؤشر خلق القيمة ومع إختبار العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الإختيارى. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن العوامل المؤثرة على مستوي الإفصاح الإختياري عن الأصول غير الملموسة (كمتغير تابع) هي حجم الشركة، ونوع الصناعة، وعمر الشركة، وحوكمة الشركات، ومعدل السعر / القيمة الدفترية، والتي تمثل المتغيرات المستقلة مع وجود علاقة إيجابية بين هذه العوامل، ومستوي الإفصاح الإختياري.

وإستهدفت دراسة (الأرضى، ٢٠١٣) بناء مؤشر لقياس الإفصاح الإختيارى، وإختبار مدي جدواه فى تحقيق جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المقيدة فى البورصة المصرية. وقد تم التطبيق على مؤشر EGX 30 عن الفترة من ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٢. وقد توصلت الدراسة إلى أن مستوى الإفصاح الإختيارى فى التقارير المالية المنشورة للشركات محل الدراسة كان منخفضاً ويصل إلى١٣.٢٤٪ .

وأشارت دراسة (عبد الجليل، ٢٠١٤) إلى أن العوامل المؤثرة فى الإفصاح الإختيارى (كمتغير تابع) هي رغبة وقناعات الإدارة بالإفصاح الإختيارى، وتلبية إحتياجات المستخدمين، والمنافع والمخاطر المرتبطة بالإفصاح الإختيارى كمتغيرات مستقلة. وقد تم توزيع ٨٢ إستبانة على عينة عشوائية من الشركات المساهمة العامة الأردنية تم إسترداد ٥٢ إستبانة صالحة لأغراض التحليل الإحصائى. وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير للعوامل السابقة على مستوى الإفصاح الإختيارى.

وإستهدفت دراسة (Ezakiel, 2014) توضيح دور الإفصاح الإختيارى فى تحديد مدي جودة القوائم المالية بين الشركات المدرجة فى بورصة نيجيريا. كما تناولت الدراسة أثر الإفصاح الإختيارى كمتغير مستقل على قرارات المستثمرين وأداء الشركات المدرجة فى بورصة نيجيريا كمتغير تابع. وقد إستخدمت الدراسة إستبيان كأداة لجمع البيانات حيث تم توزيعه على معدى القوائم المالية (المحاسبين) والمراجعين الخارجيين، ومستخدمي المعلومات المحاسبية (المحللين وسماسرة البورصة). وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الإفصاح الإختيارى كان مرضياً فى تسهيل قرارات المستثمرين، حيث أصبح من السهل على المستثمرين إتخاذ القرار الإستثمارى السليم.

وهدفت دراسة (عفيفى، ٢٠١٤) إلى تناول مدي وجود علاقة بين إدارة الأرباح وعدم تماثل المعلومات بشكل مباشر، وكذلك الإرتباط غير المباشر بين إدارة الأرباح وعدم تماثل المعلومات من خلال الإفصاح الإختيارى. وقد تم التطبيق على عينة من ٤٢ شركة مساهمة مصرية خلال عام ٢٠٠٩. وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للمستحقات الإختيارية على هامش العرض – الطلب في حين كان التأثير غير المباشر للمستحقات الإختيارية على هامش العرض – الطلب تأثيراً سلبياً.

وتناولت دراسة (حسب الله، ٢٠١٥) تأثير دور مراقب الحسابات والمراجع الداخلى كمتغيرين مستقلين على تحسين جودة الإفصاح الإختيارى كمتغير تابع. وقد توصلت الدراسة إلى تأكيد أهمية الإفصاح الإختيارى كمكمل للإفصاح الإلزامى، حيث يساهم بشكل واضح فى سد الفجوة المعلوماتية من خلال تخفيض عدم تماثل المعلومات. كما إن مستوى الإفصاح الإختيارى يزداد كلما كبر حجم الشركة وزادت ربحيتها، وأيضاً يزداد مستوى الإفصاح الإختيارى فى الشركات ذات الرفع المالى المرتفع.

وتناولت دراسة (العيسى، ٢٠١٦) أثر نوع الملكية على مستوى الإفصاح الإختيارى فى الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، بإستخدام عينة من ٥٧ شركة. وقد توصلت الدراسة إلى أن متوسط الإفصاح الإختيارى فى الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية

ذات الملكية العائلية قد بلغ ٦١.٧٪ بالمقارنة بالشركات ذات الملكية غير العائلية والتى بلغ متوسط الإفصاح الإختيارى بها ٦٤.٢٪.

وتعرضت دراسة (راسم، ٢٠١٧) لتأثير كل من حوكمة، وخصائص الشركات على الإفصاح الإختيارى فى التقارير السنوية للشركات المدرجة ببورصة فلسطين. كما إستهدفت الدراسة معرفة مستوى الإفصاح الإختيارى للشركات المساهمة المدرجة ببورصة فلسطين. وقد تم إستخدام المتغيرات المستقلة للدراسة المتعلقة بحوكمة الشركات وهى (نسبة عدد المديرين غير التنفيذين، وحجم مجلس الإدارة، وإزدواجية دور المدير التنفيذى، ووجود لجنة المراجعة)، والمتغيرات المتعلقة بخصائص الشركات وهى (حجم الشركة، ودرجة الرفع المالى، والربحية، وحجم مكتب التدقيق). وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبى لمتغير الربحية فقط على مستوى الإفصاح الإختيارى.

وتناولت دراسة (عبد الوهاب، ٢٠١٨) إطاراً مقترحاً لتطوير القوائم المالية الحالية كأساس لتطوير الإفصاح الإلزامي، وزيادة دلالة المحتوي الإخباري لتلك القوائم من منظور مستخدميها. وقد توصلت الدراسة إلى إطار مقترح لتطوير القوائم المالية سواء من الناحية الشكلية أو الموضوعية وكذلك إضافة قائمة جديدة للقوائم المالية تحت مسمي قائمة مؤشرات الأداء المالي المقارن.

وإستهدفت دراسة (شحاته، ٢٠١٩) تحديد طبيعة ومحددات الشمول المالي، والتعرف على أهم مؤشرات قياسه وآليات الإفصاح عنه في ضوء المعايير التنظيمية بازل٣ والمحاسبية IFRS مع بناء نموذج مقترح للقياس والإفصاح عن إبتكارات التكنولوجيا المالية كركيزة لتعزيز الشمول المالي بالبنوك التجارية المصرية. وقد توصلت هذه الدراسة إلى إرتكاز نجاح الشمول المالي على مدي تطوير البنية التحتية للنظام المصرفي، وتحسين أنظمة الإئتمان وتسهيل أنظمة الضمانات، وأهمية وضع إطار واضح لتأسيس بنية تحتية مالية وشبكات متطورة في المناطق المهمشة. كما تبين وجود فروق ذات دلالة معنوية بين البنوك التجارية المصرية بشأن تفعيل متطلبات الشمول المالي وذلك لصالح البنوك العامة يليها الفروع الأجنبية ثم البنوك الخاصة.

وتناولت دراسة (شديد، ٢٠١٩) مدي تأثير العلاقة بين التطبيق الإلزامي لتعديلات المعايير، ومستوي الإفصاح الإختياري على القيمة التنبؤية للسهم. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أهمية الإلتزام بتطبيق المعايير المحاسبية، وتطابقها مع المعايير الدولية للمساعدة في مواكبة متطلبات السوق من حيث العلاقة بتحديد أسعار الأسهم.

وهدفت دراسة (N`dria, 2020) إلى إتاحة الخدمات المالية بتكاليف منخفضة لجميع أفراد المجتمع للحد من الفقر وتعزيز الرفاهية من خلال تعجيل الشمول المالي بإستخدام خدمات الدفع بإستخدام الهاتف المحمول. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن التفاعل البيئي بين الخدمات المالية المقدمة، وخدمات الدفع بإستخدام الهاتف المحمول، وكذا التسويات والتحويلات التي تتم من خلال الحسابات البنكية لحظياً تؤدي إلى تعزيز الشمول المالي فى الدول.

وإستهدفت دراسة (Jajahl,2020) التحقق من العلاقة بين الشمول المالي وربحية البنك من خلال عدد الحسابات المصرفية المفتوحة لكل ١٠٠٠٠ شخص بالغ، وتأثير ذلك على ربحية البنك. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن ربحية البنوك ترتبط إرتباطاً وثيقاً بمستوى المنافسة بالقطاع المصرفى فى الدول النامية، وأن التخفيف من شروط الإقتراض المفروضة على العملاء، وفتح مزيد من الحسابات المصرفية بشروط ميسرة سيعزز الشمول وبالتالى سيزيد من ربحية البنك.

وتناولت دراسة (جعفر، ٢٠٢٠) وضع آلية لتعزيز الشمول المالي فى مصر من خلال تحديد المعوقات والمؤشرات الأولية للتطبيق، وتقييم مراحل التطبيق ومدي نجاحها. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الشمول المالي يؤدى إلى تعزيز الإستقرار المالي والتنمية المستدامة، وتنمية الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية لمحدودى الدخل من خلال حصولهم على مزيد من الخدمات المصرفية.

وهدفت دراسة (علام، ٢٠٢٠) إلى تناول تأثير الإفصاح الإختياري عن المعلومات المستقبلية على تقلب عوائد الأسهم وإنعكاس ذلك على قيمة المنشأة. وقد توصلت هذه الدراسة

إلى وجود علاقة إرتباط معنوية طردية بين الإفصاح الإختياري عن المعلومات المستقبلية وتقلب عوائد الأسهم.

وهدفت دراسة (متولي، ٢٠٢١) إلى دراسة أثر الإفصاح الإختياري على الأداء المالي للشركات في ظل تبني تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي في مصر. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج رئيسية أهمها أن الشركات المسجلة بالبورصة المصرية وخاصة بالمؤشر المصري EGX30تهتم بالإفصاح الإختياري، حيث قد زاد مستوى هذا الإفصاح بعد تبني تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي في مصر. ويؤثر الإفصاح الإختياري على الأداء المالي للشركات تأثيراً إيجابياً ومعنوياً. كما يؤثر تبني تطبيق المعايير الدولية على الأداء المالي للشركات تأثيرًا إيجابياً ومعنوياً. كما يؤثر الإفصاح الإختياري وتبني تطبيق التقارير المالية الدولية معاً بدرجة أكبر من تأثير الإفصاح الاختياري منفرداً على الأداء المالي للشركات.

وتناولت دراسة (علم الدين، ٢٠٢١) تحديد مدي تأثير إستخدام نظرية العبء المعرفي (The Cognitive Load Theory) على العلاقة بين جودة الإفصاح الإختياري ودرجة تعقيد التقارير المالية. وقد توصلت هذه الدراسة إلى تأثير مقدار العبء المعرفي على العلاقة بين التعقيد المقصود بالتقارير المالية والمتمثل في التأثير المشترك للتلاعب بقابلية التقارير السنوية وإدارة، وجودة الإفصاح الإختياري.

كما هدفت دراسة (رشوان، ٢٠٢١) إلى دراسة أثر دور الإفصاح المحاسبي الإختياري في تعزيز الثقة بالمحتوي المعلوماتي للتقارير المالية. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن مستوي تعزيز المحتوي المعلوماتي في التقارير المالية السنوية للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين بلغ معدله ٩٤٪، وأيضاً يؤثر الإفصاح المحاسبي الإختياري في تعزيز الثقة بالمحتوي المعلوماتي لقائمة التغير في حقوق الملكية للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

وهدفت دراسة (JAHAN, KARIM,2021) إلى تناول التأثير المحتمل للإفصاح الطوعي عن المعلومات على قيمة الشركات المدرجة، وغير المدرجة في البورصة. وتطبق الدراسة تقدير GLS ونظام GMM (مرحلتين) للكشف عن حجم معلومات الإفصاح الطوعي عن قيمة

الشركات. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية وهامة بين الإفصاح الطوعي المتعلق بالإحصاءات المالية، ومعلومات المسؤولية الاجتماعية، وحوكمة الشركات، وقيمة الشركات والتي تم قياسها بواسطة Tobin's Q.

وهدفت دراسة (هاشم، ٢٠٢٢) إلى التعرف على آثر الشمول المالي على جودة التقارير المالية بالبنوك التجارية المصرية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الشمول المالي (عدد فروع البنك، ماكينات صراف الآلي، عدد بطاقات الإئتمان لصافي قروض العملاء، وإجمالي ودائع العملاء) ونسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافي الدخل التشغيلي كمقياس لجودة الأرباح.

مما سبق يتضح وجود علاقة بين الإفصاح الإلزامي والإختياري وأن كلاهما يؤثر في تعزيز الشمول المالي.

يتمثل الفرض الرئيسي للبحث في أن الإفصاح المحاسبي الإلزامي والإختياري في التقارير المالية للبنوك المصرية يؤدي إلى تعزيز الشمول المالي.

ويمكن إشتقاق الفرضين الفرعيين التاليين:

الفرض الأول: لا توجد علاقة معنوية بين مستوي الإفصاح الإلزامي ومستوي الإفصاح الإختياري في التقارير المالية للبنوك.

الفرض الثاني: لا يؤثر مستوي الإفصاح الإلزامي والإفصاح الإختياري معنوياً في تعزيز الشمول المالي.

١٠- الدراسة التطبيقية

مقدمـــة:

تستهدف الدراسة التطبيقية في هذا الجزء إختبار فرضي الدراسة ومن ثم الوقوف على دور الإفصاح المحاسبي الإلزامي والاختياري في التقارير المالية للبنوك المصرية في تعزيز الشمول المالي، وتهدف الباحثة إلى قياس مستوي الإفصاح المحاسبي الإلزامي والإختياري في التقارير المالية للبنوك المصرية من خلال مؤشر لتحليل محتوي المعلومات الواردة بالقوائم والتقارير المالية لعينة من البنوك المصرية، مع قياس الشمول المالي من خلال مجموعة من المؤشرات.

وسيتناول هذا الجزء الجوانب الأساسية للدراسة التطبيقية من خلال التعرض للجوانب التالية:

١٠-١ هدف الدراسة التطبيقية.

١٠-٢ مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية.

١٠-٣ متغيرات الدراسة وطرق قياسها والأساليب الإحصائية المستخدمة.

١٠-٤ فرضا الدراسة وإختبار فرضي الدراسة.

١٠-٥ نتائج إختبار فرضي الدراسة.

١٠-٦ ملخص نتائج إختبار فرضي الدراسة.

١٠-١ هدف الدراسة التطبيقية:

تهدف الدراسة التطبيقية إلى قياس وتحليل العلاقة بين مستوي الإفصاح المحاسبي الإلزامي، والإختياري في التقارير المالية للبنوك المصرية وآثرهما في تعزيز الشمول المالي. وسيتم ذلك من خلال قياس مستوي الإفصاح المحاسبي الإلزامي، والإختياري بإستخدام مؤشر لقياس مستوي الإفصاح المحاسبي الإلزامي، والاختياري بناء على متطلبات الإفصاح وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.

١٠-٢ مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية:

يتكون مجتمع الدراسة من الجهاز المصرفي المصري والذي يشمل ٣٨ بنكاً مسجلاً لدي البنك المركزي المصري، بالإضافة إلى بنكين غير مسجلين لديه (بنك ناصر الإجتماعي، والمصرف العربي الدولي) حيث لا يخضعان لرقابته. وحتي يمكن إختبار دور الإفصاح المحاسبي الإلزامي والاختياري في التقارير المالية للبنوك المصرية في تعزيز الشمول المالي، تضمنت عينة الدراسة ٦ بنوك تجمع بين بنوك القطاع العام، وبنوك القطاع الخاص. ويحكم إختيار عينة الدراسة الإعتبارين التاليين:

١- إختيار البنوك التجارية التي لها تقارير مالية سنوية يتم نشرها بإنتظام.

٢- إختيار البنوك التي تستخدم العملة المحلية الجنية المصري.

ويعرض الجدول التالي مفردات العينة والتي تشمل ٦ بنوك تجارية:

جدول رقم (١-١٠) البنوك التجارية المصرية الممثلة لعينة الدراسة التطبيقية

	إسم البنك
١	البنك التجاري الدولي
٢	بنك القاهرة
٣	بنك الكويت الوطني – مصر
٤	بنك مصر
٥	بنك كريدي اجريكول مصر
٦	البنك الأهلي المصري

وقد إعتمدت الباحثة على القوائم والتقارير المالية والإيضاحات المتممة لعينة الدراسة المنشورة بالمواقع الإلكترونية الرسمية الخاصة بكل بنك من بنوك عينة الدراسة لفترة خمس سنوات (٢٠٢٠-٢٠١٦).

١٠-٣ متغيرات الدراسة وطرق قياسها والأساليب الإحصائية المستخدمة:

تهدف الدراسة التطبيقية إلى قياس العلاقة بين الإفصاح المحاسبي الإلزامي والإختياري (كمتغير مستقل) والشمول المالي (كمتغير تابع)، وفيما يلي عرض لمتغيرات الدراسة.

١- المتغير المستقل: (الإفصاح المحاسبي الإلزامي والإختياري)

لقياس مستوي الإفصاح المحاسبي الإلزامي والإختياري، تم إعداد مؤشر للإفصاح المحاسبي الإلزامي والإختياري وفقاً لمتطلبات الإفصاح الصادرة عن معايير المحاسبة الدولية. ويتضمن المؤشـــر (٤٢) بنداً ينبغي الإفصـــاح عنهم. وقد قامت الباحثة بتحليل التقارير المالية والإيضاحات المتممة لعينة من بنوك القطاع العام والقطاع الخاص. ولتقييم مؤشر الإفصاح المحاسبي الإلزامي والإختياري إستخدمت الباحثة مقياس ثنائي الإتجاه كما يلي:

- منح درجة (١) إذا تم الإفصاح عن البند في التقرير السنوي للبنك.
- منح درجة (0) إذا لم يتم الإفصاح عن البند في التقرير السنوي للبنك.

وقد قامت الباحثة بإستخدام أسلوب تحليل المحتوي لتحديد البنود التي قامت البنوك بالإفصاح الإختياري والإلزامي عنها بالفعل، مع إستخدام المعادلة التالية لحساب مؤشر الإفصاح المحاسبي الإلزامي والإختياري لكل بنك:

$$\text{مستوي الإفصاح الإختياري والإلزامي} = \frac{\text{عدد بنود الإفصاح الإختياري و الإلزامي}}{\text{إجمالي عدد بنود مؤشر الإفصاح الإختياري والإلزامي}} * ١٠٠٪$$

ويوضح الجدول التالي بنود مؤشر الإفصاح المحاسبي الإلزامي والإختياري في التقارير المالية لعينة من بنوك القطاع العام والقطاع الخاص المصرية عن الفترة من ٢٠١٦ وحتي عام ٢٠٢٠:

جدول رقم (٢-١٠) مكونات مؤشر الإفصاح الإختياري والإلزامي

	الإفصاح الإختياري
١	معلومات عامة عن البنك
٢	الأهداف والخطط والإستراتيجيات
٣	توقعات مستقبلية حول الفرص والمخاطر الإيجابية أو السلبية لمؤشرات الأداء المالي والسوقي
٤	الإفصاح عن تعليقات الإدارة
٥	معلومات عن المخاطر (الائتمان- السيولة- السوق)
٦	أساليب وسياسات إدارة المخاطر المصرفية (الائتمان – السيولة - السوق)
٧	معلومات عن أساليب وسياسات الحوكمة
٨	معلومات عن المؤشرات المالية
٩	معلومات عن هيكل ومسئوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك
١٠	معلومات المقارنة وتقييم الأداء
	الإفصاح بمعلومات كمية عن الشمول المالي
١١	بطاقات الخصم
١٢	بطاقات الائتمان
١٤	عدد أجهزة الصراف الآلي
١٥	شبكات المقاصة
١٦	ودائع الجمهور
١٧	نقاط البيع
١٨	القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة
١٩	التسهيلات الائتمانية المباشرة
٢٠	الكثافة المصرفية
٢١	الإفصاح بمعلومات مالية عن الشمول المالي
٢٢	مخصصات القروض إلى القروض المنتظمة
٢٣	القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض
٢٤	القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى إجمالي القروض الممنوحة للعملاء
٢٥	مخصصات القروض إلى إجمالي القروض
٢٦	العائد علي متوسط حقوق الملكية
٢٧	متوسط نسبة السيولة الفعلية بالعملة المحلية
٢٨	متوسط نسبة السيولة الفعلية بالعملة الأجنبية

٢٩	الودائع إلى الأصول
٣٠	العائد علي متوسط الأصول
٣١	الأوراق المالية إلى الأصول
	الإفصاح الإلزامي
٣٢	معلومات عن السياسات المحاسبية
٣٣	معلومات عن المساهمين والأسهم
٣٤	معلومات عن الأصول غير الملموسة
٣٥	معلومات عن الأصول الملموسة
٣٦	معلومات عن الأدوات المالية
٣٧	معلومات عن قائمة الدخل
٣٨	معلومات عن قائمة المركز المالي
٣٩	معلومات عن قائمة التدفقات النقدية
٤٠	الإفصاح عن معدل كفاية رأس المال (قاعدة رأس المال)
٤١	الشريحة الأولي من رأس المال المرجحة بأوزان المخاطر رأس المال الأساسي المستثمر إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر
٤٢	الرافعة المالية

٢- المتغير التابع: (الشمول المالي)

تم قياس الشمول المالي في البنوك المصرية من خلال مؤشر عام يتكون من مجموعة من المؤشرات الفرعية للشمول المالي. إذ تم الإعتماد على نموذج مع إجراء بعض التعديلات بما يتلاءم مع طبيعة عمل البنوك المصرية. ويتكون المؤشر العام للشمول المالي من المؤشرات الفرعية التالية والظاهرة بالجدول التالي:

جدول (٣-١٠) المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر العام للشمول المالي في البنوك المصرية

المتغيرات	*الرمز*
عدد أجهزة ATM	ATM
عدد الفروع	BR
بطاقات الخصم	DC
بطاقات الائتمان	CC
نقاط البيع	PO
ودائع الجمهور	DA
التسهيلات الائتمانية المباشرة	DF
القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة	LSB
التحويلات المالية من خلال نظام التسوية اللحظية بالعملة المحلية	Swift local currency
التحويلات المحلية من خلال شبكة السويفتات بالدولار	Local currency through swift in dollar
الكثافة المصرفية	BD

ويتم حساب المؤشر العام في ظل إعتبار سنة الأساس هي عام ٢٠١٦ حيث يتم إعتبارها تساوي ١٠٠ نقطة، ثم تقاس السنوات التالية ، مع ملاحظة مقدار التحسن إيجابياً أو سلبياً في مستوي الشمول المالي كما هو موضح بالجدول التالي :

جدول (٤-١٠) البيانات المستخدمة في حساب المؤشر

المتغيرات	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
BR	٤٠٠٩	٣٨٨٢	٣٧٦٦	٣٧١٠	٣٦٥١
ATM	١١٤٠٠	٩٨٠٠	٧٩٠٠	٦٩٠٠	٦٣٠٠
DC	١٥١٣٨٨٣٠	١٢٠٨٢٥١٣	١٢٢٩٢٠٣٥	١٣٩١٠٠٦٥	١٢٦٧٧٢٧٥
CC	٤٧١٢٧٥٩	٣٨٥٩٥٥٤	٣٢٨٠٧٩١	٢٥٠٠٠٠٠	٢٣٠٠٠٠٠
PO	٦٦٦٠٠	٦٢٨٠٠	٥٩٤٠٠	٥٠٨٠٠	٤٨٤٠٠
DA	١٤٢٦٤٥٧	٩٤٢٧٢٧	١١١١٤٧٣	٩٧٩٧٨١	٨٢١٨٦٤
DF	١٤٢٦٤٥٧	٩٤٢٧٢٧	٧١٧٩٩٩	٥٨٧٨٥٢	٥٤١٩١٢٠
LSB	٪١٢	٪٩	٪٣	٪٣	٪٤
Swift local currency	١١٩٧٦٣٥	١٠٧٤٥٤٨	١٠٢١٠٥٨	١٠٣٤٥٤٩	٣٣٩٤٧٢
swift in dollar	٨٣٦٧	٣٣٩٩	٥٤٨٢	٤٨٤٢	٩٨٨٥
BD	٢٣,٣	٢٣,٥	٢٣,١	٢٣,٠	٢٢,٩

المصدر: البنك المركزي المصري، تقارير الاستقرار المالي للأعوام (٢٠٢٠-٢٠١٩-٢٠١٨) التقرير السنوي لفترة الدراسة، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – والنشرات السنوية للإحصاءات والمؤشرات المالية للبنوك خلال فترة الدراسة.

ويتم حساب المؤشر العام وفقاً للخطوات التالية:

- يتكون المؤشر العام من جميع المؤشرات الفرعية المذكورة سابقاً.
- تم أخذ سنة ٢٠١٦ كسنة أساس حيث تم إحتساب التغير في مستوي الشمول المالي بناءاً عليها .
- تم توزيع المتغيرات الفرعية بأوزان نسبية متساوية، بحيث يكون مجموعها ١٠٠٪، وبالتالي فإن الوزن النسبي للمؤشر الفرعي الواحد يعادل الوزن النسبي لمتوسط نصيب الفرع من إجمالي قيمة المتغير الفرعي. لذلك يتم تقييم جميع المتغيرات بأوزان نسبية متساوية.
- تحسب قيمة المؤشر الفرعي عن طريق حساب معدل التغير (قيمة المؤشر العام الحالي / قيمة مؤشر سنة الأساس) ثم يتم ضرب الناتج في الوزن النسبي للمتغير الفرعي.
- يتم جمع قيم المتغيرات الفرعية خلال عام المقارنة، ومقارنة النتيجة مع قيمة الأساس وهي ١٠٠.
- يتم حساب مساهمة كل بنك في هذا المؤشر من خلال ضرب رأس مال البنك في هذا المؤشر.

وبتطبيق الخطوات السابقة تم حساب مؤشر الشمول المالي كما بالجدول التالي:

جدول رقم (٥-١٠) حساب مؤشر الشمول المالي

السنة	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
قيمة المؤشر	١٠٠	١١٥,٦	١٢٤,٢	١٤٧,٣	١٨١,٨

٣- المتغيرات الرقابية:

تشير المتغيرات الرقابية إلى المتغيرات التي لها تأثير على المتغير التابع وليست كل إختبار. ويتم إدخال هذه المتغيرات في النموذج لزيادة القوة التفسيرية للنموذج علي المتغير التابع.

- **حجم البنك Size:** تم إدخال حجم البنك كمتغير رقابي لنموذج الإنحدار، حيث يعتبر حجم البنك أحد أهم الخصائص التي يمكن أن تؤثر على تعزيز الشمول المالي، ويتم قياسه باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول .
- **الرفعة المالية LEV:** تم إدخال نسبة الرافعة المالية كمتغير رقابي ، والتي تم قياسها من خلال نسبة إجمالي الإلتزامات /إجمالي الأصول في نهاية العام.

٤- النموذج المقترح للدراسة التطبيقية:

إستناداً للدراسات التي تم مناقشتها، فقد قامت الباحثة ببناء الإطار المفاهيمي التالي للدراسة، والذي يلخص العلاقة المتبادلة بين المتغيرات المستقلة والرقابية والمتغير التابع من خلال الشكل التالي:

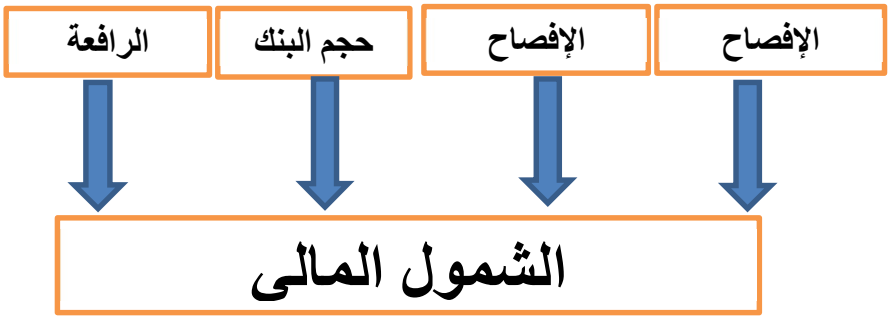

شكل رقم (١) النموذج المقترح للدراسة التطبيقية المصدر (إعداد الباحثة)

١٠-٤ فرضا الدراسة وإختبار هذين الفرضين:

الفرض الأول: لاتوجد علاقة معنوية بين مستوي الإفصاح الإلزامي ومستوي الإفصاح الإختياري في التقارير المالية للبنوك.

الفرض الثاني: لايؤثر مستوي الإفصاح الإلزامي والإفصاح الاختياري معنوياً في تعزيز الشمول المالي.

١٠-٥ إختبارات فرضي الدراسة:

الفرض الأول: لا توجد علاقة معنوية بين مستوي الإفصاح الإلزامي ومستوي الإفصاح الإختياري في التقارير المالية للبنوك.

لإختبار الفرض الأول تم قياس العلاقة بين مستوي الإفصاح الإختياري بمؤشر مكون من ٣١ بند ومستوي الأفصاح الإلزامي من خلال مؤشر مكون من ١١ وبند وفقاً للنموذج التالي.

$$Index11 = B0 + B1\ Index31 + B2\ Size + B3\ LEV + \varepsilon$$

Index11 : مؤشر الإفصاح الإلزامي

Index31 : مؤشر الإفصاح الإختياري

Size : حجم البنك

LEV : معدل الررفع المالي

جدول رقم (١٠-٦) الإنحدار الخطي المتعدد لدراسة العلاقة بين مستوي الإفصاح الإلزامي ومستوي الإفصاح الإختياري في التقارير المالية للبنوك

المتغير المستقل	معامل الإنحدار	T (Test)		القرار	F (Test)		R adjus
		القيمة المحسوبة	مستوي المعنوية		القيمة المحسوبة	مستوي المعنوية	
Constant		3.920	.001	معنوي	.5251	0.006	0.377
Idex-31	0.504	3.129	.004	معنوي			
SIZE	0.264	1.614	.119	غير معنوي			
LEV	-0.401	-2.469	0.02	معنوي			

مخرجات :SPSS

نتائج إختبار الفرض الأول:

- معامل التحديد المعدل (R **adjus**) (.,377) تعني أن المتغير المستقل مستوي الإفصاح الإختياري يفسر (37.7%) من التغيرات في المتغير التابع الإفصاح الإلزامي .
- مستوي المعنوية بلغ قيمته (0.006) هو أقل من قيمة مستوي المعنوية =∝ 0.05 وهذا يعني أن توجد علاقة معنوية بين مستوي الإفصاح الإلزامي ومستوي الإفصاح الإختياري في التقارير المالية للبنوك.
- كما لا يوجد تأثير معنوي لكل من حجم البنك والرافعة المالية علي مستوي الإفصاح الإلزامي.

وبالتالي يتم رفض فرض العدم الأول : لا توجد علاقة معنوية بين مستوي الإفصاح الإلزامي ومستوي الإفصاح الإختياري في التقارير المالية للبنوك.

وقبول الفرض البديل : توجد علاقة معنوية بين مستوي الإفصاح الإلزامي ومستوي الإفصاح الإختياري في التقارير المالية للبنوك.

الفرض الثاني: لا يؤثر مستوي الإفصاح الإلزامي والإفصاح الإختياري معنوياً في تعزيز الشمول المالي.

$$FIN = B0 + B1\ Index42 + B2\ Size + B3\ LEV + \varepsilon$$

حيث :

FIN الشمول المالي

Index: مؤشر الإفصاح الإختياري٣١ بند ومستوي الإفصاح الإلزامي ١١ بند

Size : حجم البنك

LEV: معدل الرفع المالي

جدول رقم (٧-١٠) الإنحدار الخطي المتعدد لدراسة العلاقة بين مستوي الإفصاح الإلزامي ومستوي الإفصاح الإختياري والشمول المالي

المتغير المستقل	معامل الانحدار	T (Test)		القرار	F (Test)		R adjus
		القيمة المحسوبة	مستوي المعنوية		القيمة المحسوبة	مستوي المعنوية	
Constant		3.920	0.001	معنوي	4.786	0.009	.281
Idex-42	0.504	3.129	0.004	معنوي			
SIZE	0.264	1.614	0.1	غير معنوي			
LEV	-0.401	-2.469	0.02	معنوي			

مخرجات :SPSS

١٠-٦ نتائج إختبارات الفرض الثاني:

- معامل التحديد (R **adjus**) (.,281) تعني أن المتغيرات المستقلة مستوي الإفصاح الإختياري ومستوي الإفصاح الإزامي تفسر (28.1%) من المتغير التابع الشمول المالي .
- بلغ مستوي المعنوية (0.009) هو أقل من قيمة مستوي المعنوية 0.05 =∝ وهذا يعني أن هناك تأثير معنوي للمتغير المستقل مستوي الإفصاح الإختياري ومستوي الإفصاح الإلزامي والرافعة المالية في تعزيز الشمول المالي بالإضافة إلي المتغيرات الرقابية.
- لا يوجد تأثير معنوي لكل من حجم البنك والرافعة المالية في تعزيز الشمول المالي.

وتشير النتائج إلى عدم قبول فرض العدم : لا يؤثر مستوي الإفصاح الإلزامي ومستوي الإفصاح الإختياري في التقارير المالية للبنوك في تعزيز الشمول المالي.

وقبول الفرض البديل : يؤثر مستوي الإفصاح الإلزامي ومستوي الإفصاح الإختياري في التقارير المالية للبنوك في تعزيز الشمول المالي.

١١- نتائج وتوصيات البحث:

نتائج البحث:

١- رفض فرض العدم الأول : لا توجد علاقة معنوية بين مستوي الإفصاح الإلزامي ومستوي الإفصاح الإختياري في التقارير المالية للبنوك، وقبول فرض البديل: توجد علاقة معنوية بين مستوي الإفصاح الإلزامي ومستوي الإفصاح الإختياري في التقارير المالية للبنوك.

٢- رفض فرض العدم الثاني : لا يؤثر مستوي الإفصاح الإلزامي ومستوي الأفصاح الاختياري في التقارير المالية للبنوك في تعزيز الشمول المالي، وقبول الفرض البديل: يؤثر مستوي الإفصاح الإلزامي ومستوي الإفصاح الإختياري في التقارير المالية للبنوك في تعزيز الشمول.

التوصيات:

١- توصي الباحثة بتوعية الشركات بإجراء مزيد من الإفصاح الإختياري الذي يوضح أنشطة الشركة المتنوعة لما له من أثر فعال في تفسير أداء الشركات المالي.

٢- ضرورة تشجيع قطاع البنوك بالمزيد من الإهتمام بالإفصاح عن المعلومات الإختيارية لأنه يعمل على زيادة الثقة في التقارير المالية المنشورة.

٣- ضرورة أن يقوم البنك المركزي بوضع أطر قانونية خاصة بالمؤسسات المالية، والتي تسهم في تطوير المنتجات المالية التكنولوجيا، وتعميم خدمات الشمول المالي.

٤- ضرورة توعية مستخدمي التقارير المالية بنتائج الإفصاح الإختياري لمعلومات التقارير المالية، وإنعكاس ذلك على قراراتهم الإستثمارية.

٦- ضرورة إهتمام البنوك بتحسين الثقة بمعلومات القوائم المالية من خلال تعظيم مستويات تماثل المعلومات المالية، وغير المالية في الوضع الحالي أو المستقبلي.

المراجع:

- إبراهيم، محمد زيدان – الصعيدي، شريف سعد (٢٠١٩) " دور الشمول المالي في تنشيط سوق الأوراق المالية: دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في البورصة المصرية، **المجلة العلمية التجارة والتمويل**، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الثالث لكلية التجارة – جامعة طنطا، المجلد الأول ص٢٢٠-٢٤٥ .

- إبراهيم، رشا أحمد على (٢٠١٩) "أهمية الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والإفصاح عنه في تعزيز مصداقية التقارير المالية " **المجلة العلمية التجارة والتمويل**، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الثالث لكلية التجارة – جامعة طنطا، المجلد الأول ص ٢٣٣-٢٨٠.

- أبو شلوع، هديل توفيق (٢٠١٣) "محددات الإفصاح المحاسبي الإختياري في شركات المساهمة: دراسة نظرية وميدانية في بيئة الأعمال المصرية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة – جامعة طنطا.

- أبو طالب، يحيي محمد (٢٠١٥)" المعايير المحاسبية المصرية الدولية في إطار نظرية المحاسبة"، ص ٨٥.

- أبودية، ماجد محمود (٢٠١٦) "دور الإنتشار المصرفي والإشتمال المالي في النشاط الإقتصادي الفلسطيني "، **المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة**، جامعة الأزهر، العدد الأول – يناير.

- الأرضي، محمد وداد (٢٠١٣) "مؤشر مقترح للإفصاح الإختياري في التقارير المالية للشركات المقيدة في البورصة المصرية" **مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطا** – كلية التجارة – عدد٤ – ص ص ٢٧٨-٣٤١ .

- الباز، ماجد مصطفي على (٢٠١٧) "العلاقة بين الإفصاح الإختياري وإدارة الأرباح في ضوء نظرية أصحاب المصالح: مؤشر مقترح للإفصاح الإختياري مع أدلة تطبيقية" **مجلة الفكر المحاسبي**، مجلد ٢١، عدد ٤، ص ص ٥٨٢ -٦٠٣.

- الخيال، توفيق بن عبد المحسن (٢٠٠٩) "الإفصاح الإختياري ودوره في ترشيد القرارات الإستثمارية في السوق المالي السعودي – دراسة ميدانية، **المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة** – مصر، مجلد عدد ٣، ص ص١١٧-١١٨.

- العادلي، مرفت على (٢٠١٧) "منهج محاسبي مقترح لقياس أثر التحفظ المحاسبي في تبني معايير التقارير المالية الدولية IFRS على خطر المعلومات المحاسبية وإنعكاسه على قرارات الإستثمار" **المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة** ، مجلد عدد ١٨ ص ص ٤٢٢- ٥١٠.

- العيسي، أحمد طاهر (٢٠١٦) "أثر هيكل الملكية على الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية – دراسة تطبيقية، دار المنظومة، **رسالة ماجستير، جامعة اليرموك**.

- المزيد من التفاصيل حول برنامج الإصلاح المصرفي يمكن من خلال الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري.

https//www.cbe.org.eg/ar/Bankingsupervision/Pages/Ref:ormphase.aspx

- المعهد المصرفي المصري (2017) "التثقيف المالي" **سلسلة مفاهيم مالية** – العدد السادس عشر، ص ص ٢-٣.
- الهيئة العامة لسوق المال، (٢٠٠٨) " المعيار المصري لمهام التأكد رقم (٣٤٠٠) إختبار المعلومات المالية المستقبلية.
- بوتبينة، حدة، (٢٠١٨) " أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية " بحث إستطلاعي لأراء عينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية، جامعة باتنة، الجزائر.
- تعريف الشمول المالي وفقاً لقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الصادر قانون رقم 194 لسنة 2020.
- تقريرالإستقرار المالي – البنك المركزي المصري ، ٢٠١٧– ٢٠١٩.
- تم نشر القانون في الجريدة الرسمية في 16 أبريل 2019، كما صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1776 لسنة 2020 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون وتم نشره في الجريدة الرسمية في 7 سبتمبر 2020.
- جاسم، أرشد عبد الأمير (٢٠١٨) "الشمول المالي وأثره في تحقيق النجاح الإستراتيجي للمنظمات الخدمية "، دراسة إستطلاعية لعينة من القطاع

المصرفي الخاص العراقي، جامعة الفرات الأوسط التقنية – المعهد التقي، العراق.

- جعفر، حنان علاء الدين، (٢٠٢٠)، "الية لتعزيز الشمول المالى فى مصر فى ظل التحديات والمعوقات" **المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الخمسون، العدد الاول، ص ص ٤٨٧-٥٢٠.

- جواد، كمال كاظم (٢٠١٦) " تحليل العلاقة بين الشمول المالي والإستقرار المصرفي دراسة تطبيقية في العراق" جامعة كربلاء – كلية الإدارة والإقتصاد.

- حسب الله، وفاء يوسف أحمد (٢٠١٥) "تفعيل دور مراقب الحسابات والمراجع الداخلي لتحسين جودة الإفصاح الإختياري" دراسة ميدانية، **مجلة الفكر المحاسبي** – مصر، مجلد ١٩، عدد ٤، ص ص ٤٣٩- ٦٣٢.

- خليل، أحمد فؤاد (٢٠١٥) "آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية"، **مجلة الدراسات المالية والمصرفية**، العدد ٣ ، مجلد ٢٣، ص ص ٧-١٠.

- خير الدين، محمود محمد (٢٠١٨)، **الشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية الإقتصادية** ، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية.

- رجب، ياسمين مجدي – صالح، محمد أحمد محمد (٢٠٢١) "تأثير تطبيق الشمول المالي على الإستقرار المالي للبنوك التجارية المتداولة بالبورصة

المصرية، **مجلة الأسكندرية للبحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة الأسكندرية، المجلد الخامس، العدد الأول، ص ص ١٠١٨-١٠٤٦.

- رشوان، عبد الرحمن محمد (٢٠٢١) "دور الإفصاح المحاسبي الإختياري في تعزيز الثقة بالمحتوي المعلوماتي للتقارير المالية"، الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا، غزة فلسطين.

- شحاتة، محمد موسى على، (٢٠٢٠) "دور تفعيل اليات التحول الرقمى فى تحسين كفاءة النظام الضريبى المصرى كمرتكز للحد من التهرب الضريبى فى ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م بين حتمية التغير... ونتائج التطبيق"، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية**، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، المجلد السادس، العدد الاول، ص ص ١-٦٢.

- شديد، هاجر أشرف محمد محمد (٢٠١٩)، "العلاقة بين التطبيق الإلزامي لتعديلات المعايير ومستوي الإفصاح الإختياري، وأثرها على القيمة التنبؤية للسهم"، **رسالة ماجستير** – كلية التجارة – جامعة عين شمس،

- شحاته، محمد موسي على (٢٠١٩)، نموذج محاسبي مقترح للقياس والإفصاح عن معلومات إبتكارات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي، وأثره على معدلات الأداء المصرفي: دراسة تطبيقية، **مجلة البحوث المحاسبية**، جامعة طنطا – كلية التجارة – قسم محاسبة ص ص ٦٠٢-٦٦٦.

- شلتوت، أحمد محمد حمدي محروس(٢٠٢٢)" محددات تطبيق سياسات الشمول المالي وتأثيرها علي جودة الأداء المصرفي "دراسة تطبيقية" **رسالة ماجستير كلية التجارة** – جامعة عين شمس.

- صندوق النقد العربي (٢٠١٧) " فريق العمل الإقليمى لتعزيز الشمول المالى، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي أوالإندماج المالي، دولة الإمارات.
- صندوق النقد الدولي (٢٠١٩ ٢)" الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منط تعريف الشمول المالي وفقاً لقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الصادر قانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠. تم نشر القانون في الجريدة الرسمية في ١٦ أبريل ٢٠١٩، كما صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٧٦ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون وتم نشره في الجريدة الرسمية في ٧ سبتمبر ٢٠٢٠.
- صندوق النقد العربي – فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، (٢٠١٥) "العلاقة المتداخلة بين الإستقرار المالي والشمول المالي" .

- صورية شنبي، السعيد بن الخضر، (٢٠١٨) "دراسة غن أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، جامعة محمد بو ضياف المسيلة الجزائر – **مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية**، المجلد ٣ العدد ٢ ص ص ١٠٤ – ١٢٩.

- طعيمة، ثناء محمد إبراهيم (٢٠١٣) "نموذج مقترح للتقرير والإفصاح الإختياري عن الأصول الغير الملموسة في الشركات" **مجلة التجارة والتمويل**، مصر، مجلد عدد ٣، ص ص ١١٧-١٧٢.

- عبد الجليل، توفيق حسن (٢٠١٤) " العوامل المؤثرة على مستوي الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية" الجامعة الأردنية، **مجلة العلوم الإدارية**، المجلد ٤١، العدد٢ – ص ص ٣٢٦– ٣٤٢.

- عبد المتعال، عزة (٢٠١٨)، "دور نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات في تفعيل متطلبات الشمول المالي في إطار رؤية مصر المستقبلية ٢٠٣٠" **المؤتمر العلمي الثاني قسم المحاسبة والمراجعة** – الأبعاد المحاسبية والمهنية للشمول المالي كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، ص ٧٧٨ : ٨٠٠.

- عبد الوهاب، وائل محمد (٢٠١٨)، "إطار مقترح لتطوير الإفصاح المحاسبي الإلزامي من منظور مدخل التحسين المستمر" **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة – جامعة دمياط، مجلد ٢٢، العدد ٢، ص ص ٧٦٧ –٨٠٤.

- عفيفي، هلال عبد الفتاح السيد (٢٠١٤) "العلاقة بين إدارة الأرباح وعدم تماثل المعلومات هل هناك تأثير للإفصاح الإختياري" **مجلة البحوث التجارية**، جامعة الزقازيق – مصر مجلد ٣٦، عدد ١ ص ص ٢٦٥– ٣٤٤.

- علم الدين، مي محمد حنفي سيد أحمد (٢٠٢١) "تأثير إستخدام نظرية العبء المعرفي على العلاقة بين جودة الإفصاح الإختياري ودرجة تعقيد التقارير المالية" **رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه**، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

- علام، نورهان خالد عبد العزيز محمد (٢٠٢٠)، " تأثير الإفصاح الإختياري عن المعلومات المستقبلية على تقلب عوائد الأسهم وإنعكاس ذلك على قيمة المنشأة " دراسة تطبيقية – **المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة** – كلية التجارة ، جامعة عين شمس– العدد٣، ص ص ٣٨٧–٣٩٨ .

- عبد الله، سمير وآخرين (٢٠١٦) " الشمول المالي في فلسطين، (القدس: معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني – ماس)، ص ١٥.

- متولي، سعاد السيد محمد، (٢٠٢١)" دراسة أثر الإفصاح الاختياري على الأداء المالي للشركات في ظل تبني معايير التقارير المالية الدولية IFRS: دراسة إختبارية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية"، **مجلة البحوث المالية والتجارية**، جامعة بورسعيد – كلية التجارة – المجلد ١٦، العدد ٥٦، ص ص ١٥٩– ١٨٨.

- محمد، تامر سعيد عبد المنعم (٢٠١٧) "ياس أثر مستوي الإفصاح الإختياري على العلاقة بين جودة الإستحقاقات وعدم تماثل المعلومات في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة – جامعة عين شمس، مجلد ٢١، عدد٣،ص ص٥٧٢ : ٦٠٠.

- محمد، مطر، موسي، السويطي (٢٠١٢)، "**التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح**" دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

- معهد الدراسات المصرفية، (٢٠١٦) – نشرة أضاءات السلسلة الثامنة – العدد ٧، الكويت ص١.

- مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم (٢٠١٤) " محددات الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الإجتماعية وأثره على أداء وسمعة البنوك في البيئة المصرية " **المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة**، جامعة عين شمس – كلية التجارة ، العدد٤ ، ص ص ١-٨١.

- نوفل، صبري (٢٠١٨) "العلاقة المتداخلة بين الإستقرار المالي والشمول المالي"، **المجلة العلمية للإقتصاد والمحاسبة** – المجلد، العدد ٦٨٨ – مارس- ص ص٧-١٣.

- هاشم، دينا مختار صابر (٢٠٢٢) أثر الشمول المالي على جودة التقارير المالية (دراسة تطبيقية) جامعة بورسعيد – **مجلة البحوث المالية والتجارية**، المجلد ٢٣ – العدد الأول – يناير ص ١٣٤-١٥٤ .

المراجع الإنجليزية:

- A cross-country analysis", ***central bank Review,*** vol.20, Issue2, 65-73.
- Agenda" ***world Bank Economic Review ,*** vol. 22, Issue3,383-396.
- Ahmed Hassanein,and Khaled Hussainy, (2015) ***Is forward-looking financial disclosure really informative? Evidence from UK narrative statements International Review of Financial Analysis*** , 41,PP.52-61.
- Aljifri, Khaled,and Khaled Hussainy,(2007)The determinants of for ward-looking information in annual reports of UAE companies, ***Managerial Auditing Journal*** Vol.22, no.9.PP.881-894.
- Allen,F,Demirguc-Kunt,A.,Klapper,L.,Peria,M.S.M.,(2016)"The Foundations of Financial Inclusion: Understanding Ownership and use of Formal accounts.***J.Finance Intermed***.
- Alper, N,.(2019)" ***Determinants of financial inclusion: the case of 125 Countries from " 2004 to 2017 in global issues in Banking and finance*** PP.1-10 Springer,cham.
- Beretta Sergio,and Saverio Bozzolan,(2008)"Quality Versus quantity: The Case of forward – looking disclosure, ***Journal of Accounting*** , Auditing &Finance, Vol.23,No.3,PP.333-376.
- European Commission , (2014) ***Directive of the European parliament and of the council of 22 October 2014 amending directive 2013 /34/EU as regards disclosure of non-financial and diversity information by certain large undertakings and group***s.

- Ezakiel, O, (2014) " The use of voluntary disclosure in determining the quality of financial statements: evidence from Nigeria listed companies " Serbian ***Journal of Management***, Vol.9, No, 2, PP.263-286.

- FASB. (2001) Reporting information about the financial performance of business enterprises: Focusing on the from and content of financial statements . U.S.A.

- Healy , Paul M., and Krishna G.Palepu.(2001) " Information asymmetry, Corporate disclosure, and the Capital markets: A review of the empirical disclosure literature." ***Journal of accounting and economics*** 31,No.1 PP.405-440.

- Hillman, A.J., Keim,G.D., (2001) "Shareholder Value, Stakeholder management, and Social issues: What the bottom line? ***Strategic Manage. J.*** 22,125-139.

- https:/www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusionoverview

- Jajah, Yussif I., Anarfo, Ebenezer B., & Aveh, Felix K., (2020), "Financial onclusion and Bank profitability in sub-saharan Africa" ***international journal of finance & Economi,*** vol.13 Issue5, 1-13.

- Kowalewska, W, (2015)" Advantages and Disadvantages of Voluntary Disclosure of Companies"Administracion y Direccion de Empresas en Ingles,Vol.1, No.1,PP17.

- N`dria, Lasme Mathieu & Kakinakac, Makoto(2020),"***Finanicial inclusion in mobile money, and individual welfare: thw case of bankink Faso***".

- OECD, (2006), The lmportance of flnancial Education, Pollcy Brief, P.5.

- Orhan Celik, Alaattin Ecer, and Hakan Karabacak, (2006) "***Disclosure of Forward Looking Information: Evidence From Listed Companies on Istanbul Stock Exchange (ISE), Investment Management and Financial Innovations***,Vol.3,No.2,PP.197-213.

- Shehata, N., (2013 "***Theories and Determinats of Voluntary Disclosure" Accounting and Financial Research***.Vol.3,No.1.PP 20.

- Shroff ,N., & Zhang, N.,(2013)" Voluntary Disclosure and Information Asymmetry:Evidence from the 2005 Securities Offering Reform",***Journal of Accounting Research,*** Vol.51,No.5,PP.1299-1345.

- ***Telecommunication policy, Research Report.***

- World Bank, (2014),Financial inclusion:Global financial.http://siteresources. Worldbank.org.

  World Bank,(2014),Financial inclusion:Global financial.http://siteresources. Worldbank.org P.224.

- Zhang, Z., (2014) "***Analysis on Voluntary Disclosure of Accounting Information for Listed Coppmpanies in china". International Business and Management***" Vol.9, No.1.PP143-148.

The Role of Mandatory and Voluntary Accounting Disclosures in the Financial Reports of Egyptian Banks

in Promoting Financial Inclusion

Dr./ Hanan Abdel Monem Mustafa Hassan

Lecturer of Accounting - The Higher Institute for Specific Studies - Giza

ABSTRACT

The main objective of the present research is to determine the role of mandatory and voluntary accounting disclosure in the financial reports of Egyptian banks; in terms of its impact on promoting financial inclusion. The research methodology is embodied in the researcher's presenting of a theoretical and applied study to measure this effect. The role of voluntary and mandatory disclosure in financial reports, and its impact on enhancing financial inclusion has been reviewed through an applied study on a sample of six banks in a time duration from (2016-2020). The researcher has come to a set of results, the most important of which are: The rejection of the first null hypothesis:

There is no relationship between the level of mandatory disclosure and the level of voluntary disclosure regarding the financial reports of banks; accepting in turn, the alternative hypothesis: There is a relationship between the level of mandatory disclosure and the level of voluntary disclosure in the financial reports of banks.

Also, he second null hypothesis is also rejected: The level of mandatory disclosure and the level of voluntary disclosure in the financial reports of banks do not affect the promotion of financial inclusion; accepting in turn, the alternative hypothesis: that the level of mandatory disclosure and the level of voluntary disclosure in the financial reports of banks affect the promotion of inclusion.

Keywords: Financial inclusion - Accounting disclosure - Mandatory disclosure - Voluntary disclosure - Financial report

مخرجات النتائج

Variables Entered/			
Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	x3, x, x2[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: y

b. All requested variables entered.

Model Summery				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.137[a]	.377	.281	.414

a. Predictors: (Constant), x3, x, x2

ANOVA[a],						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3.461	3	.820	.5251	.006[b]
	Residual	4.454	26	.171		
	Total	7.915	29			

a. Dependent Variable: y

b. Predictors: (Constant), x3, x, x2

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	5.162	1.317		3.920	.001
	x	2.920	.935	.504	3.124	.004
	x2	.187	.116	.264	1.614	.119
	x3	-.097-	.039	-.401-	-2.469-	.020

a. Dependent Variable: y

Variables Entered/

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	x3, x, x2[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: y

b. All requested variables entered.

Model Summery				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.596[a]	.356	.281	.414

b. Predictors: (Constant), x3, x, x2

ANOVA[a],						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.460	3	.820	4.786	.009[b]
	Residual	4.454	26	.171		
	Total	6.914	29			

a. Dependent Variable: y

b. Predictors: (Constant), x3, x, x2

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	5.162	1.317		3.920	.001
	x	2.920	.935	.504	3.124	.004
	x2	.187	.116	.264	1.614	.119
	x3	-.097-	.039	-.401-	2.469-	.020

a. Dependent Variable: y